موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قيام الجمهورية العراقية

(١٤ يوليو ١٩٥٨م – ١ أغسطس ١٩٥٨م)

النميري أحمد محمدين أحمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة سوهاج

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قيام الجمهورية العراقية منذ الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م وحتى إعلان الملك حسين بن طلال حل الاتحاد العربي الهاشمي في الأول من أغسطس عام ١٩٥٨م، وذلك من خلال عدة محاور تمثلت في: رد فعل المملكة الأردنية منذ اللحظة الأولى لوقوع الثورة في العراق، ثم الخطط الأردنية للقضاء على الثورة العراقية، وأخيرًا محاولات الملك حسين الاستعانة بالقوى الكبرى ممثلة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الثورة العراقية، وإعادة النظام الملكي العراقي، حيث امتلكت عمَّان دوافع عديدة جعلتها أكثر قلقًا –من غيرها– تجاه قيام الثورة العراقية لا سيما وأنها كانت شريكًا للعراق فيما عرف باسم "الاتحاد العربي الهاشمي"، وأن تلك الثورة قد تقضي على الفرع الثاني للأسرة الهاشمية في عمَّان.

كلمات مفتاحية :

الأردن، العراق، عمَّان، الملك حسين بن طلال، بغداد.

The position of the Hashemite Kingdom of Jordan towards the declaration of the Republic of Iraq (July 14th 1958 – August 1st 1958)

Abstract

This study deals with the stance of the Hashemite Kingdom of Jordan towards the declaration of the Iraqi Republic on July 14th, 1958 until king Hussein bin Talal announced dissolving Hashemite Arab Federation on August 1st, 1958. The study is based on several factors as follows: Jordanian initial response towards the eruption of the Iraqi revolution, Jordanian plan to suppress the Iraqi revolution, King Hussein's attempts to seek the help of major powers such as the United Kingdom and the United States of America to stamp out the Iraqi Revolution and reinstate the Iraqi royal regime, Amman, the Jordanian capital, had many reasons that made it more concerned and worried about the Iraqi revolution, especially since it joined forces with Iraq to form a union called "Hashemite Arab Federation" and this probably would lead to dismantling the other branch of Hashemite family in Amman.

Keywords: Jordan, Iraq, Amman, King Hussein bin Talal, Baghdad.

مقدمة:

أحدثت ثورة العراق في الرابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨م هزة عنيفة داخل الأوساط الإقليمية والدولية، وهو ما أدى إلى ظهور ردود أفعال ومواقف مختلفة لعديد من الدول على الساحة الإقليمية والدولية، كما أنها أقلقت الحكومات العربية المجاورة لها بشكل كبير؛ لما لها من آثار خطيرة على تلك الحكومات، إلا أنه يمكن القول بأن رد الفعل الأقوى كان للحكومة الأردنية حيث امتلكت عمَّان دوافع عديدة جعلتها أكثر قلقًا –من غيرها– تجاه قيام الثورة العراقية لا سيما وأنها كانت شريكًا للعراق فيما عرف باسم "الاتحاد العربي الهاشمي"، وأن تلك الثورة قد تقضي على الفرع الثاني للأسرة الهاشمية في عمَّان.

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضَوء على موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قيام الجمهورية العراقية منذ الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م وحتى إعلان الملك حسين بن طلال حل الاتحاد العربي الهاشمي في الأول من أغسطس عام ١٩٥٨م، وذلك من خلال عدة محاور تمثلت في: رد فعل المملكة الأردنية منذ اللحظة الأولى لوقوع الثورة في العراق، ثم الخطط الأردنية للقضاء على الثورة العراقية، وأخيرًا محاولات الملك حسين الاستعانة بالقوى الكبرى ممثلة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الثورة العراقية، وإعادة النظام الملكي العراقي، وتثبيت الحكم الهاشمي داخل العراق مرة أخرى.

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات منها: ما رد فعل الحكومة الأردنية تجاه قيام الثورة العراقية؟ ما خطط الملك حسين للقضاء على الثورة العراقية؟ ما الدور الذي لعبته الأردن في التصدي للثورة العراقية؟ ما رد فعل الغرب تجاه ترأس الملك حسين للاتحاد العربي عقب وفاة الملك فيصل الثاني؟ كيف تعامل الملك حسين مع الشعب والجيش الأردني أثناء وقوع الثورة العراقية؟ هل سعى الملك حسين لطلب مساعدات من بريطانيا للحفاظ على الأردن؟ وإلى أي مدى نجحت الأردن في إقناع الحكومة البريطانية في تقديم المساعدات لها للقضاء على الثورة العراقية والحفاظ على الأردن من عدوى الثورة العراقية؟ ما أهداف الملك حسين من جلب المساعدات الغربية للأردن؟ هل كانت هذه الأهداف تتعارض مع المواثيق الدولية؟ وما موقف الولايات المتحدة من تقديم بريطانيا مساعدات للأردن؟ وإلى أي مدى نجحت بريطانيا في إقناع الأردن لحل وإنهاء الاتحاد العربي الهاشمي كبداية للاعتراف الأردني بالجمهورية العراقية؟.

وقد اعتمدت الدراسة بدرجة رئيسة على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office F. O.)، والتي أوضحت أدق التفاصيل للمراسلات التي دارت بين الملك حسين وبين الحكومة البريطانية، والتي أظهرت رد فعل الملك حسين تجاه ما يحدث في العراق، وأكدت مدى اهتمام ومتابعة الحكومة الأردنية لما يجري داخل الأراضي العراقية، وأثبتت توافق الرؤى بين الأردن وبريطانيا في كثير من الأحيان تجاه ما يحدث في العراق، كما اعتمدت الدراسة على وثائق مجلس الوزراء البريطاني Cabinet Conclusions، كما أَفَادَ الباحث من وثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، كما اعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية Foreign Relations of the United States (F.R.U.S)، إلى جانب مجموعة من المراجع العلمية العربية والأجنبية، إضافة إلى مجموعة من الأبحاث العلمية العربية والأجنبية المنشورة في المجلات العلمية.

- **اندلاع الثورة**:

بدأت مظاهر تحول الأردن نحو العراق تبرز بوضوح عقب الأحداث التي شهدها الأردن في أبريل ١٩٥٧م[١]، ومع أن دوافع هذا التحول كانت في جزء منها اقتصادية بحتة وتتلخص في البحث عن الدعم المالي من بغداد، بدلًا من عواصم عربية أخرى إلا أن هذه الدوافع لم تلبث أن تغيرت كليًا بعد الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير من عام ١٩٥٨م[٢]، حيث كان قيام الجمهورية العربية[٣] المتحدة مصدر قلق لكل من الحكومة الأردنية والحكومة العراقية، بل كان قيامها مصدر إزعاج لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقامت كلاهما بالعمل بشتى الطرق والوسائل؛ لضمان ظهور اتحاد عراقي أردني في أقرب وقت ممكن، ولهذا اتخذت كل منهم مجموعة من الوسائل لإنجاح هذا الأمر منها الوسائل الاقتصادية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مساعدات اقتصادية للأردن بنفس المستوى الذي حصلت عليه الأردن في عام ١٩٥٧م، على حين قامت الحكومة البريطانية بتأجيل دفع القسط المستحق على الحكومة الأردنية خلال عام ١٩٥٨م لصالح الحكومة البريطانية، وذلك بموجب انتهاء المعاهدة الأنجلو – أردنية، كما خصصت الحكومة البريطانية قرضًا للأردن بمبلغ مليون ومائة وثلاثين جنيهًا استرليني؛ وذلك لأغراض التنمية، كما سعت الحكومة الأمريكية والبريطانية لمحاولة إقامة مؤسسة بغرض التنمية داخل كل من العراق والأردن، وفي محاولة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم فكرة الاتحاد قررت الولايات المتحدة تجهيز الأردنيين بطائرات (هنتر ٦ – Hawker Hunter 6) والعراقيين بطائرات (إف

٨٦ – F– 86)، ولقد وافقت بريطانيا على ذلك الأمر، كما وافقت على تدريب الطيارين الأردنيين والعراقيين على تلك الطائرات(٤).

بدا للهاشميين أنه إذا ما أرادا استمرار حكم أسرتهم التي يعد ملك الأردن والعراق آخر سلالاتها فلابد من اتخاذ خطوة مقابلة لقيام الجمهورية العربية المتحدة تحفظ لهذه الأنظمة وجودها وتساعدها في النهوض والاستمرار، ومن هذا المنطلق تقدم الأردن بمقترح إلى العراق يدعوه فيه إلى الاتحاد، ويتضح أن قيام الاتحاد العربي لم يكن بدافع الحرص على رغبة الشعب العربي في تحقيق الوحدة بل اتحاد حكومات يخدم مصالح الغرب وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لإعاقة توجه أنظار الشعب العربي إلى الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الوقت(٥).

بناءً على ذلك المقترح الأردني دارت العديد من المناقشات الأردنية العراقية حول شكل الاتحاد بين البلدين إلى أن تحقق الاتحاد بينهم في ١٤ فبراير عام ١٩٥٨م، والذي عُرف باسم الاتحاد العربي(٦) The Arab Union، على أن يرأس حكومة الاتحاد ملك العراق –الملك فيصل الثاني– وفي حالة غيابه يترأسها ملك الأردن –الملك حسين بن طلال– مع احتفاظ كل ملك بسلطاته الدستورية في مملكته، وبعد إعلان نص الاتفاق عُرض على البرلمانين الأردني والعراقي للمصادقة عليه، حيث صادق البرلمان العراقي عليه في ١٧ فبراير ١٩٥٨م، والبرلمان الأردني في ١٨ فبراير ١٩٥٨م(٧)، ولكن لم يستمر الاتحاد العربي بين –الأردن والعراق– فترة زمنية كبير حيث تم انسحاب العراق بعد خمسة أشهر من تأسيسه، وذلك عقب الإطاحة بالملكية العراقية(٨) في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م(٩) وذلك على أثر الانقلاب الذي قام به كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، والذي قضى على الملك العراقي فيصل الثاني وولي عهده عبد الإله، ورئيس وزرائه نوري السعيد(١٠)، وبذلك يمكن القول إن مصيبة الملك الأردني كبيرة، والخطر عليه وعلى كيانه قد أصبح محدقًا؛ ولذلك أغلق حدوده مع العراق وسوريا والسعودية، وبدأت تظهر خطط الملك الأردني كرد فعل على سقوط العرش الهاشمي في العراق وذبح جزء من العائلة الهاشمية في ذلك الوقت(١١)، على حين أصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بحالة من الذهول عقب الإطاحة بنوري السعيد ونشوء وضع ثوري بدأ يهدد باجتياح الشرق الأوسط المضطرب، حيث وصل الأمر إلى تهديد النظام الأردني الذي أصبح على وشك الاضطراب والتوتر الثوري(١٢).

- المحاولات الأردنية للقضاء على الثورة العراقية:

عقب قيام الثورة العراقية ظهرت عديد من ردود الأفعال تجاه ما يحدث في العراق، حيث أحدثت الثورة العراقية هزة عنيفة في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه أزعجت الثورة العراقية كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما أنها أقلقت الحكومات العربية بشكل عام لما لها من آثار خطيرة على تلك الحكومات(١٣)، إلا أنه يمكن القول بأن رد الفعل الأقوى كان للحكومة الأردنية حيث امتلكت الأردن دوافع عديدة جعلتها أكثر قلقًا من غيرها من قيام الثورة العراقية لا سيما أنها شريك للعراق فيما يعرف بالاتحاد العربي.

في الوقت نفسه كان يوجد اعتقاد بأن العراق عقب قيام الثورة في ١٤ يوليو ١٩٥٨م يمكن أن ينضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، أو حتى يقيم معها علاقات ذات طابع خاص، وذلك بما يتناسب مع السياسة التوسعية للرئيس المصري جمال عبد الناصر(١٤)، كما كان يوجد اعتقاد أيضًا بأن تلك السياسة التوسعية لن تقف عند الحدود السورية، بل إن هذه السياسة سوف تحاول ضم عديد من الدول الأخرى لا سيما العراق(١٥)، على حين أن العلاقات الحزبية العراقية السورية تتصف بالقوة والاتصال، وذلك قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى أن المملكة العراقية ظلت فترة كبيرة تسعى وتحاول تحقيق الوحدة مع سوريا، والذي عرف آنذاك باسم مشروع الهلال الخصيب، بالإضافة إلى وجود نوع من التكامل الاقتصادي والجغرافي بين البلدين، ولقد كان مشروع الهلال الخصيب يمثل أمنية ذات قيمة في نفوس عديد من العراقيين، وبما أن سوريا أصبحت جزءًا من الجمهورية العربية المتحدة فستحاول الأخيرة بكل الطرق جذب العراق إلى وحدتها مع مصر(١٦).

جاء رد الفعل الأردني بشكل سريع، فعقب حدوث الانقلاب على الملك فيصل الثاني أعلن الملك حسين –ملك المملكة الأردنية الهاشمية– آنذاك عزمه على القيام بمسئولياته، وذلك كونه رئيسًا للاتحاد العربي، فعقب الإطاحة بالملك فيصل الثاني أعلن الملك حسين(١٧) أنه من واجبه استعادة النظام في العراق، وأنه لديه ثقة كبيرة وتصميمًا على اتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة والمتاحة أمامه في ذلك الوقت لاستعادة النظام والأمن في العراق(١٨)، كما أرسلت الحكومة الأردنية صباح يوم الثورة برقيات إلى السفارات العراقية في الخارج طلبت منها عدم تنفيذ أوامر حكومة بغداد الجديدة وانتظار تعليمات حكومة عمَّان، وقد أذاعت محطات الإذاعة والصحف هذا الخبر(١٩)، وفي الوقت نفسه أعلن مجلس الوزراء الجديد في العراق انسحاب بلاده من الاتحاد العربي، وذلك في الخامس عشر من يوليو ١٩٥٨م كرد فعل لموقف الملك حسين تجاه تولي رئاسة الاتحاد العربي، كما أعلنت

الحكومة الجديدة في العراق في اليوم نفسه اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة[٢٠]، ونستدل من ذلك على رد فعل سريع من جانب الحكومة العراقية الجديدة أنها ترسل رسالة للسلطات الأردنية تؤكد فيها عزمها الشديد في البعد عن التواصل والاتحاد مع المملكة الأردنية الهاشمية.

عقب سيطرة النظام العراقي الجديد حرص الملك الأردني على جذب انتباه أصدقاء الأردن، ولهذا حاول بكل الطرق إشعار بريطانيا بهذا الخطر، كما سعى للحصول على مساعدات للأردن أو حتى للاتحاد العربي بشكل عام، والذي يعتبره الملك حسين ما زال قائمًا تحت قيادته، وهذا ما أكدته لقاءات الملك حسين مع السفير البريطاني في عمَّان، حيث سأل الملك حسين السفير البريطاني على تزويد بريطانيا للأردن بطائرات الهنتر، وهنا أجاب السفير بأنه سيتواصل مع حكومته بشأن هذا الموضوع، وأكد السفير البريطاني للملك حسين ضرورة السيطرة على المعدات العسكرية التي ترسلها بريطانيا للأردن حتى لا تقع في أيدي المعارضين وأن تبقى تحت سيطرة الفئة الموالية للملك حسين داخل الأردن، حتى لا يحدث مثلما حدث في العراق، وذلك عندما استخدم ثوار العراق الأسلحة البريطانية والأمريكية في القضاء على الملك فيصل ورجاله[٢١].

وكرد فعل سريع أيضًا للملك حسين ألقى في يوم الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م خطابًا أكد فيه أن مجموعة من العناصر المتمردة تحاول تغيير أوضاع العراق من الناحية السياسية والاجتماعية، وتحاول إشاعة القلق ونشر الفوضى بغرض الانقلاب على نظام الحكم الملكي في أرض العراق، ولذلك طالب الملك الأردني شعبه بالهدوء والاستقرار وممارسة الأعمال بشكل طبيعي وعدم القلق[٢٢]، على الجانب الآخر فرضت الحكومة العراقية الجديدة حظر التجوال في مدينة بغداد حتى يتم السيطرة على ثورة الجماهير العراقية التي بدأت تصبح عائقًا في سبيل إحكام السيطرة على العراق آنذاك، وبذلك بدت مدينة بغداد هادئة بشكل نسبي وانتشرت فيها الدوريات المكثفة المشددة، ووضعت حراسات حول السفارات الأجنبية[٢٣]، في الوقت نفسه هاجم المتظاهرون العراقيون بعض الوزراء الأردنيين المقيمين في العراق –وزراء الاتحاد العربي الهاشمي– وقضوا على بعضهم، كما تعقبوا السفير الأردني في العراق الذي لجأ للسفارة البريطانية في بغداد، إلا أنهم أخرجوه بالقوة منها، ولكن في النهاية استطاع الهروب ونجا من بين أيدهم[٢٤].

في ذلك الوقت أعلن السفير الأردني في لندن أن رئيس الوزراء الأردني –سمير الرفاعي– طلب منه معرفة الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة البريطانية فيما يخص أزمة العراق، وردًا على ذلك أكد ويليام هاتير William Hayter –نائب وكيل وزارة الخارجية البريطانية– بأن مجلس

الوزراء البريطاني ما زال يناقش الموقف الذي طرأ في العراق ومن الصعب التنبؤ بما سوف يقره اجتماع الحكومة البريطانية[٢٥]، ولكن يمكن طمأنة الملك حسين بأن الحكومة البريطانية ترحب بموقفه الذي أعلنه حول رئاسة الاتحاد العربي وتشجعه على السير في هذا الاتجاه[٢٦].

يمكن القول إن ما حدث في العراق في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م أدى إلى حدوث خلل في توازن كثير من الدول المجاورة للعراق، فنجد الملك سعود –ملك المملكة العربية السعودية– يرسل رسالة إلى السفارة الأمريكية بمدينة جدة؛ وذلك عن طريق أحد رجاله الموثوق بهم طلب فيها من الحكومة الأمريكية التدخل بشكل سريع فيما يحدث في العراق، وأكد أنه إن لم يتم هذا التدخل في أسرع وقت فما الفائدة من الاتفاقيات التي يتم عقدها مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وأكد الملك سعود خلال برقيته إلى السفارة الأمريكية بجدة على ثلاثة أمور رئيسة: منها سرعة وضرورة تدخل دول حلف بغداد[٢٧] فيما يحدث في العراق، وسرعة إرسال قوات أمريكية وبريطانية إلى الأردن، وذلك لإنقاذها من كارثة محققه وهي محاولة إسقاط الملك حسين، وإن لم يحدث هذا؛ وذلك باتخاذ إجراءات سريعة وفعاله لإنقاذ العراق والأردن، فإن المملكة العربية السعودية لن تستطيع الوقوف بمفردها أمام مخططات القاهرة، وربما ستسير في ركابها وعلى نفس اتجاهها[٢٨].

لم يقف الملك حسين مكتوف الأيدي أمام ما يحدث في العراق فنجده يستخدم مهاراته في الخطابة؛ لإبعاد الشعب العراقي عن التضامن مع النظام الجديد، حيث اتهم الملك الأردني أعضاء هذا النظام بأنهم فئة ضالة احتضنتهم الشيوعية الناصرية، وحذر الشعب العراقي وجيشه من الانسياق وراء أفعالهم أو السير على خطاهم، كما طالب الشعب العراقي بعدم قبول الآراء الشيوعية التي ستُدخل الذل والمهانة إلى العراق، وعلى الشعب العراقي أن يحاول القضاء على هذه الفتنة[٢٩].

تطور رد فعل المملكة الأردنية الهاشمية تجاه ما يحدث في العراق حيث أكدت التقارير البريطانية أن الملك حسين طلب من عدنان مندريس[٣٠] Adnan Menderes –رئيس الحكومة التركية– التدخل بشكل عسكري في العراق، وبناء على طلب الملك حسين ظهرت أراء داخل تركيا تنادي بضرورة تحريك قواتها إلى داخل العراق، كما رأى الأتراك بأن هذا التدخل ربما يلقى قبولًا وتأييدًا في شمال العراق، إلا أن هذا التدخل التركي العسكري في العراق لا بد له من دعم معنوي ومساندة مادية من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت لا ترغب في مثل هذا الأمر حيث أكدت أن مثل هذا التدخل التركي قد يؤدي إلى توحيد العراقيين لمساندة وتأييد النظام الجديد في العراق، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الطريق الأفضل لمعالجة الموقف العراقي هي

الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد –العراق– لصالح الغرب والتي من الممكن في المستقبل أن تؤدي إلى تغيير معين، مع ضرورة التأكيد على تقليص التأثير المعاكس على المعنويات التركية إزاء عدم مساندتها في فكرة التدخل العسكري في العراق، وفي الوقت نفسه ظهرت بعض الادعاءات بوجود عناصر موالية للملك حسين في العراق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت أن المعلومات المتيسرة لديها لا تؤكد أنه توجد أي معارضة منظمة ضد النظام الجديد في العراق، أو حتى وجود عناصر للملك حسين الأردني يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي في الوقت الراهن(٣١).

في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في واشنطن إمدادها بأي معلومات يمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ما يحدث في العراق، وذلك بسبب انقطاع الاتصال مع سفارتها في بغداد، حيث إن السفارة البريطانية في بغداد هي المصدر الأول للمعلومات لدى بريطانيا، كما طلبت من سفيرها في واشنطن معرفة توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ما يحدث في العراق، وأكدت الخارجية البريطانية على سفيرها في واشنطن بعدم الإفصاح عن أي رأي واضح لبريطانيا تجاه ما يحدث في العراق، وحجته في عدم الإفصاح عن رأي صريح هو انقطاع الاتصال بالسفارة البريطانية في العراق، والتي تعد المصدر الأول للمعلومات لدى الحكومة البريطانية في ذلك الوقت(٣٢).

لم يقف تفكير الملك حسين على إفشال الثورة في العراق، بل سعى للمحافظة على الأردن من الأحداث الجارية في دول الجوار، فحاول الملك حسين الحصول على مساعدات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أرسل رسالة إلى حكومة المملكة المتحدة في الخامس عشر من يوليو ١٩٥٨م حث فيها بريطانيا على ضرورة المحافظة على وضع الأردن(٣٣)، وفي اليوم التالي قدم سمير الرفاعي(٣٤) –رئيس وزراء الأردن– اقتراحًا إلى سفير كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في مدينة عمَّان الأردنية، يطلب منهم إرسال مزيد من القوات البريطانية والأمريكية؛ لكي تتواجد في الأردن بشكل فوري، وكان الغرض من وصول هذه القوات إلى الأردن مساعدة الجيش الأردني والوقوف إلى جواره في التصدي للانقلاب المتوقع حدوثه في الأردن، والتي ظهرت مؤشرات بأنه سيقع في السابع عشر من يوليو ١٩٥٨م، حيث أكدت المعلومات التي حصلت عليها الحكومة الأردنية من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية؛ بالإضافة إلى تأكيد تلك المعلومات من المصادر المخابراتية الأردنية بأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستحاول قلب نظام الحكم في المملكة الأردنية بعدما حدث في العراق(٣٥)، وفي الوقت نفسه أرسلت الخارجية الأمريكية لسفارتها في

عمَّان بضرورة إبلاغ الملك حسين بأنه فور استلام طلبه أسرعت الولايات المتحدة في التشاور مع الحكومة البريطانية على أعلى مستوى لدراسة الأمر وكيفية مساعدة الأردن[٣٦]، كما أكد مجلس الوزراء البريطاني على ضرورة إعطاء تطمينات للملك حسين بخصوص طلبه للحصول على المساعدات من أجل الحفاظ على استقلال مملكته، كما أشار مجلس الوزراء البريطاني بضرورة الحصول على الدعم العملي والتعاون العسكري من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة تشجيع الملك حسين لكي يقف بحزم تجاه أي عصيان قد يحدث في مملكته[٣٧].

وبناءً على ذلك تكاتف الغرب لحماية الأردن من عدوى الثورة العراقية في تلك الفترة الحرجة، حيث أسفرت المشاورات البريطانية الأمريكية عن تقسيم جهود البلدين إزاء هذه الأحداث، فقامت الحكومة البريطانية بنقل عدد من قواتها إلى الأراضي الأردنية، وذلك عن طريق الخطوط الجوية الإسرائيلية، وذلك في السابع عشر من يوليو ١٩٥٨م، على حين قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بنقل قوات إلى الأراضي اللبنانية بغرض حمايتها من الأحداث الجارية، ويمكن القول إن تلك المحاولات البريطانية الأمريكية لحماية الأراضي الأردنية واللبنانية ربما تكون مقدمة للانتقام من الثورة العراقية التي قامت بالقضاء على أهم حلفاء الغرب في منطقة الشرق الأوسط[٣٨]، ولذلك فحكومة المملكة المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تلك التطورات، ولن تسمح بتدهور الموقف داخل الأردن أكثر مما هو عليه[٣٩]، حيث كانت الحكومة البريطانية ترى العديد من الفوائد في إرسال قواتها إلى الأردن منها أن هذه القوات توفر المساعدة العسكرية في منع قيام ثورة في الأردن مشابهة للانقلاب الذي حدث في العراق، وأيضًا المحافظة على وحدة واستقلال الأردن سوف يشجع الأنظمة العربية الأخرى على عدم التردد في طلب المساعدة الغربية للوقوف في وجه الحركات المضادة، وأن وجود القوات البريطانية في الأردن سوف يؤدي بشكل خاص إلى تقوية معنويات تلك العناصر في الجيش العراقي التي لا تزال باقية على ولائها الشرعي، وفي النهاية يمكن القول إنه إذا تمكنت القوات البريطانية من تأمين الأردن فإن هذا الأمر سيضعف من موقف ومكانة عبد الناصر ويقلل من نفوذه في سوريا والعراق[٤٠]، كما رأت الحكومة البريطانية أنه إن لم يتم دعم الملك حسين في طلبه سيؤدي ذلك إلى ضعف مكانته داخل مملكته، وخضوع الأردن لسيطرة الجمهورية العربية المتحدة، وكل ذلك سيصبح خطرًا على مصالح بريطانيا في الخليج العربي[٤١].

جاء رد الحكومة البريطانية بشكل صريح وواضح حيث أعلنت الخارجية البريطانية في رسالة لسفيرها في عمَّان بضرورة الرد على طلب الملك حسين، حيث أكدت الخارجية في رسالتها ما يلي

"أرجو إخبار الملك حسين ورئيس الوزراء فورًا بأن حكومة صاحبة الجلالة قررت الاستجابة لطلب الحكومة الأردنية بتقديم المساعدة العسكرية وإرسال قوة عسكرية جوًا من قبرص... وسيكون واجب هذه القوات تأمين مطار عمَّان وحماية الملك حسين وحكومة الأردن، وستكون القوة المرسلة مؤهلة بشكل كامل لتنفيذ هذين الواجبين"(٤٢)، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلك الإجراءات ستوفر الدعم اللازم للملك حسين في جهوده للحفاظ على استقلال ونزاهة المملكة الأردنية الهاشمية، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستراقب الوضع مراقبة دقيقة لتحديد إذا ما كانت هناك حاجة لمزيد من الإجراءات في الفترة القادمة(٤٣).

كانت تطورات أوضاع منطقة الشرق الأوسط –الثورة العراقية– سببًا مباشر لقلق الحكومة البريطانية على الدول التابعة لها في تلك المنطقة خاصة الأردن، حيث رأت بريطانيا أن الأردن من أكثر الدول عُرضَة لحركة المد القومي الثوري العربي بعد العراق، ولهذا رأت ضرورة الرد على أفعال جمال عبد الناصر بشكل فوري، وذلك من خلال مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لها من خلال ترتيب عمل عسكري موسع ليس في الأردن وسوريا ولبنان فقط، ولكن أيضًا بإعادة النظام الملكي العراقي المنهار، وذلك بهدف إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط بشكل كامل وسريع، وبذلك يمكن القول إن المملكة المتحدة كانت من أكثر الدول قلقًا من قيام الثورة العراقية، حيث فاق قلقها قلق الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولذا كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتمامًا لإيجاد حلول عسكرية تجاه الوضع في العراق، حيث أصبحت أحداث العراق علامة على نهاية الإمبراطورية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، على حين شعرت الحكومة البريطانية بقلق كبير تجاه قاعدتها العسكرية في منطقة الحبانية، بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية في حقول النفط العراقية بل في حقول النفط الواقعة في منطقة الخليج العربي(٤٤).

في الوقت نفسه وجّه وزير خارجية الاتحاد العربي –خلوصي الخيري– رسالة للسفارة البريطانية في عمَّان في الثامن عشر من يوليو عام ١٩٥٨م قال فيها "نظرًا للتدخل الآثم من قبل الجمهورية العربية المتحدة، بدعم من الشيوعية الدولية في الشؤون الداخلية للعراق –أحد قطاعَي الاتحاد العربي–، ونظرًا لأحداث العصيان المسلح الذي قامت به عناصر مأجورة في القوات المسلحة بشكل ثورة فقد حدثت ثغرة في الأمن في بغداد، وقد تمت إعاقة السلطة الدستورية الشرعية، ومُنعت بالقوة من أداء أنشطتها الدستورية، ونتيجة لذلك فقد تم احتلال بغداد، وارتكب المتمردون جرائم ضد أمن وأرواح المواطنين، وعاملوا بشكل غادر بعض الشخصيات المسؤولة والمهمة في الاتحاد العربي، وقد

اتبع المتمردون في ممارساتهم الطريقة البربرية الشيوعية المتوحشة مستهدفين قمع الحكم الديمقراطي والإنساني والقانوني في الأقطار الحرة التي تلتزم بتطبيق القوانين الدستورية، على حين أن حكومة الاتحاد العربي مصممة على اتخاذ جميع الإجراءات ضمن قدرتها لسحق هذا العصيان المسلح واستعادة الأمن وفقًا للقوانين وبنود دستور الاتحاد العربي، على حين أن حكومة الاتحاد العربي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تلتزم جانب الصمت في مواجهة هذا التدخل الخارجي الآثم في ضوء حقيقة أن ذلك يشكل تهديدًا لاستقلال الاتحاد العربي وسلامه الداخلي والخارجي والسلام في الشرق الأوسط كله...؛ ولذلك تطلب وزارة خارجية الاتحاد العربي من الحكومة البريطانية وبتأييد من دول حلف بغداد زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لتمكين حكومة الاتحاد العربي من سحق هذا العصيان المسلح، وإعادة الأمور إلى حالتها الشرعية الاعتيادية في القطاع العراقي، وتأمل وزارة خارجية الاتحاد الحصول على استجابة مرضية لهذه الدعوة الموجهة من حكومة الاتحاد العربي، فإن كلا القطاعين في الاتحاد العربي يلتزم بمبادئ الأمم المتحدة ويؤمن ويساند المبادئ الإنسانية للعالم الحر"[٤٥].

تعد ثورة العراق وما رافقها من أحداث تمثل تهديدًا مباشرًا لجارتها الأردن، بل ستكون سببًا مباشرًا في الفوضى والاضطرابات؛ ولذا أكدت بريطانيا على ضرورة الاستمرار في المساعدات المالية للأردن، واعتبرت الحكومة البريطانية أنها ملزمة من الناحية الأخلاقية والسياسية بمساعدة حليفتها الأردن[٤٦]، وبذلك يمكن القول بأن المشاورات البريطانية الأمريكية أسفرت عن نتيجة مفادها إذا نجح المتمردون العراقيون في تحقيق هدفهم وتوطيد مركزهم في بغداد، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى سيطرة جمال عبد الناصر –رئيس الجمهورية العربية المتحدة– على العالم العربي كله دون أن يكون له منازع في هذا المحيط، وأكدت بريطانيا أنه إن لم يتم مواجهة طموحات جمال عبد الناصر، فربما تكون النتيجة كارثية للغرب[٤٧].

استمر ضغط الملك حسين على بريطانيا في تلك الفترة لمجابهة الثورة العراقية، ولهذا سعت بريطانيا بكل الطرق لمساندة الملك حسين تجاه قضية إرسال قوات بريطانية إلى الأردن، حيث أكد هارولد ماكميلان Harold Macmillan –رئيس وزراء بريطانيا– أن بلاده سترسل لواء مظلات يصل عدد قواته إلى ١٥٠٠ فرد، بالإضافة إلى دعم هذه القوات بمدافع هاون ومدافع مضادة للدبابات، وسيكون مصدر هذه القوات القاعدة العسكرية البريطانية في قبرص، وأكد رئيس وزراء بريطانيا أنه على أتم الاستعداد لإرسال مزيد من القوات إذا طلبت الحكومة الأردنية ذلك، مؤكدًا أن

بلاده ستوفر غطاء جويًا قويًا لهذه القوات المرسلة إلى الأردن[٤٨]، وعقب ثورة العراق سعت بريطانيا للحفاظ على النظام الأردني؛ ولهذا اتخذت حكومة المملكة المتحدة قرارًا بإرسال بعثة تدريبية إلى الأردن على أن تكون مؤلفة من عدد صغير من الضباط تم اختيار كل واحد منهم باعتباره خبيرًا من الدرجة الممتازة في مجاله، كما كان لبعثة التدريب الجوي البريطاني وجود فعال في الأردن، واستمرت مهمتها لسنوات عديده؛ وبالرغم من ذلك كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على أن تبقى هذه البعثة بعيدة عن أي عمل عسكري أردني ضد جيرانه[٤٩]؛ ولذا يمكن القول إن تمركز القوات البريطانية القادمة من قبرص في عمَّان كانت لتوفير عوامل الاستقرار وحماية المصالح البريطانية في هذه المنطقة وسط هذه الظروف الإقليمية المتوترة[٥٠].

في الوقت نفسه استمرت المشاورات الأردنية البريطانية بخصوص الدعم البريطاني للأردن تجاه ما يحدث في العراقي، حيث أكد مسؤولو السفارة البريطانية في عمَّان أنهم على تواصل مستمر مع الملك حسين وسمير الرفاعي، وأكدوا أن الملك حسين أبدى ارتياحه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية، ومنها إرسال قوات إلى الأردن، وأكد الملك حسين أن أي إجراء ستقوم به الحكومة البريطانية تجاه الوضع في العراق سيلقى تأييد من الأردن، على الجانب الآخر التقى السفير الأردني في لندن بعدد من أعضاء حزب العمال البريطاني داخل البرلمان البريطاني وحاول إقناعهم بمطالب الأردن من بريطانيا تجاه ما حدث في العراق[٥١].

على الجانب الآخر لم يكن النظام العراقي الجديد وحيدًا في مواجهة الموقف الأردني المدعوم من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حث الرئيس جمال عبد الناصر الزعيم السوفيتي نيكيتا خورشوف Khrushchev لمساندة الثورة العراقية والحيلولة دون قيام تحركات غربية في العراق، وذلك بإصدار إنذار للغرب كما فعل أثناء أزمة السويس –العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م– إلا أن خورشوف رأى أنه لا بد من تجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى حرب مع الغرب في تلك الفترة، وأن أقصى ما يستطيع عمله بخصوص هذا الموضوع هو أن يعلق عن القيام بمناورات عسكرية على الحدود البلغارية– التركية آنذاك، ومهما كانت نتائج زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للاتحاد السوفيتي[٥٢] فيمكن القول بأنها كانت مبادرة كبيرة أحدثت صدى واسع في العالم وأعطت الدعم المعنوي للثورة العراقية كما أثارت مخاوف الغرب من نتائج التدخل العسكري لإحباط الثورة العراقية[٥٣]، على حين ذكرت بعض المصادر أن الاتحاد السوفيتي[٥٤] هدد كلًا من تركيا وإيران بعدم التدخل في المسألة العراقية، وبعث الاتحاد السوفيتي رسالة تحذير للبلدين كي يتراجعا عن الخطة

التي أُعدت مسبقًا للهجوم على العراق فيما بينهم، وربما أدى هذا التهديد السوفيتي لكل من تركيا وإيران، بالإضافة إلى عدم تحمس حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الغزو العسكري إلى تراجع الحكومة التركية والحكومة الإيرانية عن التدخل العسكري في المسألة العراقية ولو بشكل مؤقت(٥٥).

وبذلك يمكن القول بأنه حدث نوع من التوافق في الرأي بين خورشوف وعبد الناصر بأن المواجهة القادمة مع الغرب هي مواجهة سياسية وليست عسكرية، ولا يجب أن تكون أكثر من كونها سياسية أي مواجهة أعصاب بأعصاب، كما أكد خورشوف على أن اتخاذ قراره بالقيام بمناورات عسكرية لحلف وارسو Warsaw Pact في مناطق مختلفة إنما هدفه الرئيسي هو التأثير النفسي وليس التحرك العسكري(٥٦).

كان وضع الأردن يشغل العديد من الدول المهتمة بشأن الشرق الأوسط والأحداث التي تجري في العراق، حيث اهتم مجلس حلف شمال الأطلنطي NATO بمناقشة الوضع في العراق، وتساءل البعض عن مدى صحة الأخبار التي تناقلت بخصوص موضوع السيطرة على سكرتارية ميثاق بغداد من قبل المتمردين العراقيين والاستيلاء على كافة وثائق(٥٧) الميثاق، إلا أن الجميع لم يؤكد مدى صحة هذه المعلومة، كما تساءل البعض عن توافر أي معلومات عن وضع الأردن، كما تم مناقشة وضع القوات العراقية التي تعسكر في الأردن، وذكر البعض أن الحكومة الأردنية غير قلقه من هذه القوات، وأن الحكومة الأردنية تسيطر سيطرة تامة على هذه القوات المتواجدة على أراضيها، وفي نهاية الاجتماع طالب الجميع بضرورة اتباع منهج جديد في الشرق الأوسط عقب الأحداث التي جرت في العراق، حتى لا تتكرر أحداث العراق في بعض الدول المجاورة(٥٨).

استمر حلف شمال الأطلنطي في مناقشة دعم بريطانيا للأردن تجاه ما يحدث في العراق وتأثير الثورة العراقية على جارتها الأردن، حيث دعا بول هنري سباك(٥٩) Paul Henri Spaak – الأمين العام لحلف شمال الأطلنطي– لجلسة جديدة لمناقشة التدخل البريطاني في الأردن، حيث أعرب المندوب البريطاني لدى حلف شمال الأطلنطي عن أن عملية إرسال قوات بريطانية إلى الأردن إنما هي خاصة بغرض حماية الأراضي الأردنية، ولا يوجد أي نيه لدى حكومة المملكة المتحدة لاستخدام هذه القوات داخل الأراضي العراقية أو غيرها من دول المنطقة، وعقب التصريح البريطاني أيّد مندوب كل من تركيا، هولندا، بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية العمل البريطاني في الأردن، كما أعرب مندوب اليونان عن تأييده لما تقوم به الحكومة البريطانية بقوله إن ما تقوم به بريطانيا "هو عمل شرعي"، ولكنه في الوقت نفسه حذر من أن يكون هذا الأمر فرصة لظهور

القومية في مناطق الشرق الأوسط، على حين أوضح المندوب الدنماركي أن الحكومة البريطانية يمكن لها أن تكون صاحبة تأثير على الملك حسين حتى لا يقحم نفسه في محاولة استعادة الوضع في العراق المجاور، وفي النهاية يمكن القول إن الغالبية العظمى من الحضور كانوا مؤيدين للموقف البريطاني في إرسال قوات لحماية وحفظ أمن الأراضي الأردنية، ولكن المندوب البريطاني كان غير راضٍ عن موقف كل من مندوبي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الذين أبدوا نوعًا من التحفظ تجاه الموقف البريطاني[٦٠]، حيث رأى المندوب الألماني أن بلاده تتفهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في الأردن، إلا أن المندوب الألماني أبرز مسألة الاعتراف الغربي بالنظام العراقي الجديد بشكل مبكر وسريع واعتبره نظامًا معاديًا للشيوعية؛ ولذا لا بد من دعمه من الدول الغربية بشكل مباشر وتام، وذلك حتى لا يقع فريسة للاتحاد السوفيتي ويصبح النظام العراقي الجديد جزءًا منه[٦١]، إلا أن التقارير البريطانية كانت دائمًا تؤكد أن ما حدث في العراق ما هو إلا ترتيب منظم من جانب حكومة الجمهورية العربية المتحدة والشيوعية الدولية بغرض رئيسي وهو إيجاد حدود مشتركة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي، وبذلك يصبح الشرق الأوسط كله تحت الهيمنة السوفيتية[٦٢].

في الوقت نفسه أكدت الوثائق البريطانية مدى قلق الحكومة الأردنية على وضع الملك فيصل الثاني إزاء ما يحدث في العراق، ولهذا كانت الأردن حريصة على الاطمئنان على الملك فيصل وهذا ما أكدته رسالة سمير الرفاعي –رئيس الوزراء الأردني– للسفير التركي يطلب منه فيها تحري ما إذا كان الملك فيصل موجودًا في تركيا، إلا أن السفير التركي أكد أنه لا يملك أي وسائل اتصال في ذلك الوقت[٦٣]، إلا أنه تأكد عقب ذلك بوقت قصير من خلال إحدى رسائل السفارة البريطانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية أن الملك فيصل الثاني قتل خلال أحداث اليوم الأول للثورة العراقية، حيث اتصل السفير التركي بسفير المملكة المتحدة الذي أكد له أنه أذيع بيان أكد فيه الثوار أن الملك فيصل قد قتل، على حين ظهرت مجموعة من الشائعات تؤكد هروب رئيس الوزراء نوري السعيد، وأكدت البرقية نفسها أن السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت M. Wright وزوجته بصحة جيدة ويقيمان في أحد الفنادق في مدينة بغداد[٦٤]، وفي الوقت نفسه تأكد خبر وفاة الوصي على العرش العراقي الأمير عبد الإله[٦٥].

على الجانب الآخر طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في العراق السير مايكل رايت بضرورة الاحتجاج الشديد على الإجراءات التي اتُخذت تجاه موظفي السفارة البريطانية وضد التخريب

الذي حدث في مبنى السفارة البريطانية في بغداد، وأشارت الحكومة البريطانية على سفيرها بأن يعلن أنه يحمّل الحكومة العراقية الجديدة القائمة بالسيطرة على بغداد مسئولية مقتل الكولونيل جراهام Colonel Graham –مسئول الإدارة بالسفارة البريطانية في العراق– وأنها هي المسئولة عن الخسائر المادية التي وقعت في ممتلكات المملكة المتحدة، وأكدت الحكومة البريطانية على سفيرها في العراق بضرورة التنبيه على الحكومة العراقية الجديدة بحماية أرواح وممتلكات البريطانيين بدرجة كافية في المستقبل، وإذا ما فشلت الحكومة الجديدة العراقية في ذلك فسيكون له عواقب وخيمه، كما حذرت الحكومة البريطانية سفيرها بأن يكون حذر في صياغة العبارات بحيث لا تتضمن أي إشارة توضح اعتراف بريطانيا بالسلطات المتمردة في العراق(٦٦).

وتنفيذًا لرغبة الحكومة البريطانية التقى السفير البريطاني مايكل رايت مع عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وأكد لهم مضمون رسالة حكومته السابقة، حيث طلب الحصول على ضمانات رسمية حول سلامة الرعايا والممتلكات البريطانية، وقدم احتجاجًا رسميًا حول ما حدث في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م بشأن الاعتداءات التي وقعت داخل السفارة البريطانية وما أعقبها من فشل في توفير الحماية التامة للسفارة البريطانية وأرواح الأشخاص المتواجدين فيها، وأكد السفير البريطاني أن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف عبّروا عن أسفهم العميق بالنسبة لما حدث وقالوا بأن العراق وبريطانيا كانا دائما حليفين وأنهما ما زالا كذلك، كما أكد السفير البريطاني بأنهم كانوا متألمين لما قد حدث وقد أعطوا الانطباع بكونهم ودودين وأنهم على استعداد للتعاون مستقبلًا مع الحكومة البريطانية(٦٧).

في الإطار نفسه سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ضمانات تحمي من خلالها الرعايا الأمريكيين المتواجدين في العراق، ولهذا التقى جالمان فالديمار ج. Gallman, Waldemar J. –سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد– مع عبد الكريم قاسم وطلب منه الحصول على ضمانات معينه للحفاظ على سلامة الأرواح والممتلكات الأمريكية وضرورة معاملة الأمريكيين معاملة حسنه إذا أرادو مغادرة العراق، وأعرب السفير الأمريكي أن قاسم كان ودودًا في لقائه، وحاول أن يظهر انطباعًا جيدًا عن النظام العراقي الجديد، وذكر السفير الأمريكي أن قاسم أكد على أنه يرغب في إقامة علاقات طيبة وجيده مع الولايات المتحدة الأمريكية(٦٨).

خلال تلك الفترة أراد الملك حسين أن يضفي صفة الشرعية على كل المحاولات التي يقوم بها من أجل جلب المساعدات البريطانية الأمريكية للحفاظ على الأردن من عدوى الثورة العراقية، ولهذا

عقد اجتماع لمجلس الأمة الأردني وذلك في السادس عشر من يوليو عام ١٩٥٨م، عرض الملك حسين خلال هذا الاجتماع أوضاع الأردن والأحداث التي تجري في دول الجوار –العراق– كما أوضح الملك حسين الأسباب التي دفعته لطلب المساعدات البريطانية الأمريكية، وبناءً على تلك الدوافع التي عرضها وذكرها الملك حسين اتخذ مجلس الأمة الأردني قرارًا أيّد فيه قرارات الملك حسين، كما وافق مجلس الأمة الأردني على كل الإجراءات التي اتخذتها الأردن تجاه ما يحدث في العراق في ذلك الوقت(٦٩).

جدير بالذكر أن الملك حسين لم يكتف بإيضاح الأمر لمجلس الأمة الأردني –فقط– بل إنه تطلع إلى دعم الشعب الأردني فعرض على الجماهير أسباب طلب المساعدات العسكرية من حكومة المملكة المتحدة، موضحًا لشعبه ما يجري على أرض العراق، وأن سبب طلب تلك المساعدات من الغرب إنما هو إجراء مؤقت كي يستطيع الأردن الوقوف في وجه الشيوعية، كما توجه ملك الأردن بخطاب إلى قواته في الجيش الأردني أوضح خلاله أن الأردن بكل سلطاته سواء التشريعية أو التنفيذية قررت دعوة الدول الحليفة والصديقة لمساعدة الأردن من الناحية العسكرية، وذلك لكي يتم تقوية الأردن من الناحية الداخلية؛ حتى يستطيع الأردن الوقوف في وجه الشيوعية والقضاء عليها قبل سيطرتها على الأردن(٧٠)، ونستدل من تلك الرسائل التي وجهها الملك حسين لكل أطياف الأردن، أنه يريد الحصول على التأييد بكل أنواعه –شعبي وعسكري وتشريعي– من الأردنيين في مواجهة ما يحدث في العراق آنذاك.

أثار الملك حسين قضية وجود معارضة للنظام العراقي الجديد حيث قال "إن السلطات الأردنية التقطت في حوالي الساعة الحادية عشر من يوم التاسع عشر من يوليو إشارة ضعيفة من إذاعة يظهر أنها تعمل لحساب عناصر معارضة للنظام العراقي الجديد"، وهنا طلبت السفارة البريطانية في عمَّان من وزارة الخارجية تأكيد مدى صحة هذه المعلومة التي أثارها الملك حسين، وهل لدى الخارجية البريطانية أي معلومة بشأن هذا الأمر(٧١).

ولقد أثبتت الوثائق البريطانية أن الملك حسين حاول التواصل مع قادة الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية في الحبانية من خلال الكابتين ادوارد Edward –قائد القوات الجوية البريطانية في منطقة الحبانية–، وذلك عندما سلمه سمير الرفاعي معلومات تفيد بأنهم ليس لديهم أي معلومات بخصوص ما يحدث في بغداد، فأرسل إليهم برقية أكد فيها أنه تولى منصب رئاسة الاتحاد وفقًا لدستور الاتحاد المبرم بين العراق والأردن، وبناء على ذلك فهو يدعوهم ويدعو كل الفرق التي تحت

إمرتهم بضرورة إعلان ولائهم للملك حسين واستلام الأوامر منه دون غيره، وأن تكون القوة الجوية المليكة البريطانية في الحبانية والسفارة البريطانية في عمَّان هي حلقة الوصل بين الملك حسين وبينهم، ويمكن القول بأن الملك حسين كان يرى من فعل ذلك الأمر أنه إذا لم يكن هؤلاء على علم بما يحدث في بغداد فمن الممكن استثارة هذه القوات لإعلان ولائهم للاتحاد ومعارضة النظام الجديد في العراق(٧٢).

إلا أن رد الحكومة البريطانية على ذلك الأمر كان به نوع من المعارضة بأن يكون الكابتن إدوارد –قائد القوات الجوية البريطانية في منطقة الحبانية– وسيلة الاتصال بين القوات العراقية في الحبانية وبين الملك حسين، حيث عبّرت القيادة البريطانية بأن الكابتن إدوارد تحت الرقابة الشديدة ومن غير الممكن أن يرسل رسائل بحرية في ظل تلك الظروف، وعليه لا بد من الحرص في ذلك الوقت، كما أكدت القيادة البريطانية أن القوات العراقية في الحبانية ربما لا يكون لديهم علم بتطور الأحداث في بغداد، ولكنهم في الحقيقة هم يتلقون التعليمات من مقر قيادتهم في بغداد، وذلك المقر تحت سيطرة القوات العسكرية في ذلك الوقت، كما أكدت القيادة البريطانية أن القوات الجوية البريطانية الموجودة في الحبانية مكشوفة جدًا، وإذا قام إدوارد بتمرير الرسالة المطلوبة فربما يمثل ذلك خطرًا على القوات الجوية البريطانية وعلى الرعايا البريطانيين المتواجدين هناك، كما أكدت القيادة البريطانية أن الملك حسين عندما طلب هذا الطلب كان لديه انطباع بأن القوات العراقية في الحبانية ما زالت تعلن ولاءها للحكومة الملكية العراقية(٧٣)، واقترحت بريطانيا أن يقوم الملك حسين بتوجيه هذه الرسالة بواسطة هيئة الإذاعة الهاشمية، ويؤكد لهم أنه قد تولى مهام القائد العام للقوات المسلحة(٧٤).

واصل الملك حسين جهوده لتقويض الثورة العراقية ودحرها وعدم الاعتراف بها، حيث وجّه رسالة للحكومة التركية يطلب فيها الدعم له، وعدم الاعتراف بما يسمى الجمهورية العراقية الجديدة، وأنه يعلق أهمية كبرى على تلك الاجتماعات التي تعقد في أنقرة حاليًا بخصوص ما يجري في العراق، على الجانب الآخر أكد لهم أنه غير قلق من وجود القوات العراقية في الأردن والتي تصل إلى لواء واحد فقط، وبناءً على ذلك أرسلت الحكومة التركية مبعوثًا إلى عمَّان حمل معه رسالة تشجيعية من الرئيس التركي إلى الملك حسين وتحمل في ثناياها تطمينات الحكومة التركية للملك حسين بأنها ستوفر كامل الدعم له، وتشجعه على ما يفعله تجاه الأحداث الجارية في العراق(٧٥)، حيث كانت تركيا ترى أهمية كبرى بضرورة إعطاء الملك حسين المساعدات التي يطلبها دون أي

تأخير، وإلا فإن ذلك التأخير سيمثل خطورة كبيرة في أن يتعرض نظام الملك حسين للانهيار[٧٦]، في الوقت نفسه كرر الملك حسين طلبه للحكومة البريطانية والأمريكية لتقديم الدعم العسكري باعتبار هذا الأمر ضروريًا للحفاظ على سلامة واستقلال الأردن[٧٧].

لم تتوقف المحاولات الأردنية لدحر النظام الجديد في العراق، حيث أرسل الملك حسين طلبًا رسميًا لسفارة بريطانيا في عمَّان، أكد خلاله على ألا يتم صرف أي ودائع عراقية إلا بأمر من حكومة الاتحاد –أي بأمر من الملك حسين بوصفه رئيسًا للاتحاد– كما أكد الملك حسين بصورة خاصة على أن يشمل ذلك مبلغ مليونَي جنية استرليني تعود إلى سفارة الاتحاد في لندن حيث يعتقد أن موظفي السفارة العراقية في لندن يحاولون تحويلها إلى الحكومة الجديدة في العراق في ذلك الوقت[٧٨]، وبذلك يمكن القول إن المحاولات الأردنية لم تكن فقط على الجانب السياسي بل أراد الأردن محاصرة الحكومة العراقية الجديدة حتى من الناحية الاقتصادية، وذلك بتضييق المصادر المالية للحكومة العراقية الجديدة، من خلال عدم التصرف في الودائع المملوكة للعراق في الخارج.

في الوقت نفسه أكد عبد الله القصاب –نائب رئيس البرلمان الاتحادي– ومعه أحد أعضاء البرلمان العراقي الاتحادي على فكرة تجميد الأرصدة الاسترليني العراقية الموجودة في لندن حتى لا يستطيع العراقيون التصرف فيها، حيث أكد الأعضاء السابقون بأنه توجد هناك كمية كبيرة من الأرصدة بحوزة مصرف الرافدين في لندن بالنيابة عن الحكومة العراقية، وأنهما يعتقدان بأن مدير المصرف يتعرض لضغط من الحكومة الجديدة في بغداد لكي يقوم بتحويل هذه الأرصدة إلى العراق أو إلى أي مكان آخر، واقترح الأعضاء السابقون على الحكومة البريطانية أن تقوم بتوجيه بنك الرافدين في لندن بتجميد تلك الأرصدة ولو لوقت قليل حتى تتضح الأمور داخل العراق، كما أقر الأعضاء السابقون بأنهم ليس لهم أي صفة رسمية لطلب مثل هذه الأمور، ولكنهم يستندون في طلبهم هذا على عدم اعتراف حكومة المملكة المتحدة بالحكومة الثورية في العراق حتى الآن[٧٩].

بدأت مظاهر دعم حلف بغداد للأردن في تلك الظروف الحرجة، حيث تلقى الملك حسين رسالة من دول حلف بغداد الإسلامية الثلاثة –تركيا وإيران وباكستان– طلبوا فيها منه أن يطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية –إيزنهاور D. D. Eisenhower– بتطبيق مبدأ إيزنهاور[٨٠] على قضية الاتحاد العربي مثلما حدث داخل لبنان، كما طلبت الدول الثلاثة من حكومة المملكة المتحدة دعم ذلك الأمر لصالح الأردن، كما أكدت الدول الثلاثة على ضرورة عقد اجتماع بينهم وبين

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لدراسة شكل المشاورات فيما بينهم حول ضرورة تنفيذ هذا الأمر والطرق المثلى التي يمكن أن تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء هذا الأمر(٨١).

استمرت جهود الدول الثلاث لدعم الملك حسين في ذلك الوقت حيث وجّه رؤساء الدول الثلاث رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يحثونه على اتخاذ إجراء عاجل –تطبيق مبدأ إيزنهاور– في الأردن(٨٢) والعراق، وذلك قبل أن يتخذ الاتحاد السوفيتي أي إجراء في هذا الشأن، وفي الإطار نفسه طالب السفير البريطاني في تركيا بأن الحاجة ماسة وملحّة لاتخاذ أي إجراء سريع، وأن الوقت غير كافٍ لإجراء المشاورات المشتركة بين جميع الأطراف، وذكر السفير البريطاني أنه كلما اتُخذ عمل بصورة أسرع كان الأمر أسهل، كما طالب الحكومة البريطانية بذلك وأكد أن أي عمل يتم اتخاذه يعد عملًا قانونيًا؛ لأن الاتحاد العربي ما زال قائمًا، ويجب المحافظة على الملك حسين ونظامه، واستعادة العراق(٨٣)، واستجابة لمطالب السفير البريطاني في تركيا رد وزير الخارجية البريطاني بأن لندن على استعداد للاتفاق مع الحكومات السابقة، لكن الأهم من ذلك هو ضرورة موافقة وزير الخارجية الأمريكي السيد جون فوستر دالاس J. F. Dulles حيث يعد وجوده ضروريًا في مثل هذه الأوقات لاتخاذ مثل هذا القرار، كما أكد الوزير البريطاني أن رأي الحكومات الثلاث في هذا الأمر يدل بشكل قوي على إظهار مدى قوة حلف بغداد ككيان حي وقادر على أداء مهامه ووظائفه بشكل كامل وتام(٨٤).

حاول الملك حسين السيطرة على كافة الأمور في نطاق الاتحاد العربي بوصفه رئيسًا له، ولهذا أصدر مجموعة من القرارات والتعليمات والأوامر إلى كل السفارات والقنصليات والمفوضيات التابعة للاتحاد العربي في الخارج بأن تتلقى التعليمات منه دون غيره، وذلك بوصفه رئيسًا للاتحاد العربي، وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة العراقية الجديدة رسالة إلى الدكتور عبد المجيد عباس(٨٥) –ممثل العراق لدى هيئة الأمم المتحدة– تطلب منه ترك منصبه والعودة إلى بغداد في أسرع وقت ممكن، وقامت بوقف الاعتمادات المصرفية والمالية له ولأفراد البعثة في نيويورك، وهنا طلب المبعوث العراقي المشورة من وفد المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، كما طلب منهم معرفة مدى إمكانية توفير الاعتمادات المصرفية والمالية له ولبعثته لحين اتخاذ قرار العودة إلى بغداد أو البقاء في نيويورك، كما طلب المبعوث العراقي المشورة من زميله الأردني في هذا الشأن، وهنا قام المندوب الأردني بتوجيه رسالة إلى حكومته في عمَّان حول هذا الموضوع، وذلك للحصول على إجابة محددة ودقيقة في هذا الشأن(٨٦).

في ظل طلب الدكتور عبد المجيد عباس –ممثل العراق لدى هيئة الأمم المتحدة– بتوفير الدعم لبعثته في تلك الفترة الحرجة، ناقشت بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة مع بعثة المملكة المتحدة في نيويورك طرق تقديم الدعم للبعثة العراقية في ظل عدم قدرة حكومة المملكة الأردنية بوصفها رئيسة للاتحاد العربي توفير الدعم، وفي النهاية اتفق الطرفان على أن تقوم الحكومة الأمريكية بتوفير الدعم والاحتياجات المالية للبعثة العراقية في نيويورك، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بتوفير الدعم والاحتياجات المالية للبعثة العراقية في لندن حتى تتمكن الحكومة الأردنية من توفير احتياجات تلك البعثات التابعة لحكومة الاتحاد العربي بوصف الأردن رئيسًا للاتحاد العربي في ذلك الوقت(٨٧)، كما أثارت بعثة المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة مسألة اعتماد أوراق الدكتور عبد المجيد عباس المندوب العراقي القديم لدى الأمم المتحدة والمعين من قبل حكومة الاتحاد العربي، وذلك عندما أرسلت حكومة الثورة العراقية الجديدة مندوبًا جديدًا وهو هاشم جواد(٨٨)، ولقد دار جدل حول أحقية أي منهم في شغل مقعد المندوب العراقي لدى هيئة الأمم المتحدة، وأكدت بعثة المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة أن الاتحاد السوفيتي سيكون عائقًا لهذه القضية، وطلبت بعثة المملكة المتحدة من المندوب العراقي القديم الدكتور عبد المجيد عباس ضرورة التواصل مع حكومة الاتحاد العربي لتعزيز موقف اعتماده من جديد لدى هيئة الأمم المتحدة، في ظل الظروف الحالية والمتمثلة في إرسال الحكومة الثورية العراقية مندوبًا جديدًا لتمثيل العراق لدى هيئة الأمم المتحدة(٨٩)، وفي صباح يوم الحادي والعشرين من يوليو ١٩٥٨م أخبر الدكتور عبد المجيد عباس بأن جميع موظفي القنصلية في نيويورك قد أعلنوا ولاءهم للحكومة الثورية وأنه يعمل الآن من محل إقامته في الفندق مع سكرتير أمريكي(٩٠).

تلقى الملك حسين دعمًا كبيرًا من الحكومة التركية لمواجهة النظام العراقي الجديد، حيث أكد وزير الخارجية التركي فطين زورلو(٩١) F. R. Zorlu أن حكومته لن تعترف بالنظام العراقي الثوري، وأن الرئيس الفعلي للاتحاد العراقي الأردني –الاتحاد العربي– هو الملك حسين بن طلال، وأن الحكومة الشرعية المعترف بها هي تلك الحكومة التي تحت رئاسته وإدارته، وأكد أن بلادة لم ولن تعترف بهذا النظام العراقي(٩٢)، وعلق وزير الخارجية التركي فطين زورلو على قادة الثورة العراقية، بأنهم مجموعة من المغامرين السياسيين في العراق هدفهم الأساسي من انقلابهم القضاء على حلف بغداد الذي يعد مصدر الأمن والأمان والسلام في منطقة الشرق الأوسط، والدليل على ذلك أنهم اختاروا يوم اجتماع للحلف يومًا لتنفيذ الانقلاب على النظام الشرعي العراقي(٩٣).

استمرت جهود المملكة الأردنية الهاشمية في دحر الأنظمة المساندة للثورة العراقية حيث قدم بهاء الدين طوقان –مندوب الأردن لدى هيئة الأمم المتحدة– شكوى ضد حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وذلك في السابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨م، أكد خلالها اتهامه لحكومة الجمهورية العربية المتحدة بأنها تقوم بمحاولات كثيرة للإطاحة بالنظام الملكي الأردني مؤكدًا أن ذلك يحدث من خلال الدعاية الإعلامية التي تتم من خلال الصحف والإذاعة المصرية، وأعرب بهاء الدين طوقان أن العمليات الهدامة والاعتداءات التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة لا تتوافق مع مبادئ القومية العربية، كما أكد المندوب الأردني أن بلاده متخوفة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة خاصة بعد ما حدث في العراق، وأعرب طوقان أن حدوث تحركات من جانب القطاعات السورية على الحدود الشمالية للأردن يمثل تهديدًا مباشرًا لبلاده، وبناءً على ذلك واستنادًا إلى قرار الجمعية الوطنية الأردنية وتوافق ذلك مع المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة طلب الملك حسين من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات للأردن، وعبّر المندوب الأردني عن مدى امتنانه للاستجابة البريطانية لتلك الطلبات الأردنية، وعقب ذلك علق السيد كابوت لودج Cabot Lodge –مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة– بأن بلاده تدعم خطاب المندوب الأردني وتدعم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية داخل الأراضي الأردنية(٩٤).

وهنا تصدى المندوب السوفيتي أركادي ألكساندروفيتش سوبوليف Arkady Alexandrovich Sobolev –مندوب الاتحاد السوفيتي لدى هيئة الأمم المتحدة– للمندوب الأردني وشن هجومًا عنيفًا ضد الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة في الأردن، وقال بأن المملكة المتحدة كانت تحاول أن توضح اعتداءها في الأردن بادعائها أنها تسلمت دعوة لإرسال قوات بريطانية إلى الأردن، وأضاف قائلًا بأن السيد ماكميلان ادعى بأن لديه معلومات عن مؤامرة ستحدث هذا اليوم، وأن طلب إرسال قوات عسكرية وصل مباشرة بعد انتهاء اجتماع البرلمان البريطاني، ومن الصعب جدًا أن يكون مثل هذا التبرير جديرًا بالثقة، حيث اتخذ السيد ماكميلان الترتيبات اللازمة للنقل الفوري للقوات العسكرية إلى الأردن بدون مشاورة البرلمان البريطاني، وعلى أي حال، فإنه قد حصل على تأييد واشنطن التام مقارنة بالفشل الذي منيت به الحكومة البريطانية في سنة ١٩٥٦م لتحقيق مثل هذا التأييد، وفي الحقيقة يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كانتا تعملان في هذه المرحلة سويًا، وعقب ذلك علق الدكتور عمر لطفي –مندوب الجمهورية العربية المتحدة لدى هيئة الأمم

المتحدة– وأكد بشكل خاص على أن طلب الأردن كان مجرد ذريعة للتدخل البريطاني الذي كان مقررًا منذ زمن بعيد(٩٥).

كما أكد المندوب السوفيتي سوبوليف أن رأي بهاء الدين طوقان –المندوب الأردني لدى هيئة الأمم المتحدة– بأن الاتحاد العربي لا يزال قائمًا ومساندة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الأمر ما هو إلا مجرد ذريعة لشن اعتداء ضد العراق، ولقد ظهر أن هذا الاعتداء مخطط له لكي يتم توجيهه من الأردن(٩٦).

وأكد المندوب البريطاني أن ما يحدث تجاه الأردن في ذلك الوقت يمثل تهديدًا غير مباشر ويمثل تهديدًا واضحًا وأن مثل هذا الاعتداء يشكل تهديدًا للسلام والأمن وأن من واجب مجلس الأمن في مثل هذه الظروف العمل على حفظ الأمن والسلام وذلك حسب المادتَين ٣٩ ، ٤٢ فتلك المواد تركز على أن من واجب مجلس الأمن القيام بمنع الاعتداء، وأن الوقاية خير من العلاج، وأن الحكومة الأردنية في طلبها أوضحت بأنها قد تعرضت إلى تهديد مصحوب بإجراء وقتي قد اتخذته أو ستتخذه دولة أجنبية وتلك الدولة مصممه على تدمير الأردن، ومن الواضح في هذه الظروف أنه يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلم والأمن وفقًا للنهج المتبع في المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك باستخدام القوات العسكرية الجوية والبحرية والبرية إن كان ذلك ضروريًا، وأعلن المندوب البريطاني بأن سرعة تغير الموقف لا تتحمل أي تأخير؛ ولذلك دخلت القوات العسكرية البريطانية إلى الأراضي الأردنية بناءً على طلب من الحكومة الشرعية للأردن، لترابط هناك كإجراء احترازي، وليس هناك أي شيء في ميثاق الأمم المتحدة يحول دون ذلك، وأننا لم نستخدم القوة أو التهديد بها ضد التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وأكد المندوب البريطاني أن عمل بريطانيا في الأردن لا يتعارض مع المادة ٤ أو أي مادة أخرى من ميثاق الأمم المتحدة، وفي ضوء التهديد بالاعتداء غير المباشر الموجه إلى الأردن كانت هذه الخطوة حكيمة وضرورية تمامًا وبما يتفق ورسالة وروح ميثاق هيئة الأمم المتحدة(٩٧).

سعى المندوب العراقي لتوجيه اللوم للحكومة البريطانية تجاه قضية إرسال القوات البريطانية للأردن، وذلك عندما أكد المندوب البريطاني أن بلاده أرسلت قواتها للأردن بناءً على طلب الحكومة الأردنية، وهنا سأل الممثل العراقي المندوب البريطاني ما هو موقف الحكومة البريطانية إذا ما تقدمت الحكومة الدستورية للأردن بطلب قانوني لسحب القوات البريطانية من الأردن؟ وهنا أكد المندوب

البريطاني أن حكومته ستسحب قواتها العسكرية فورًا، وستنفذ بريطانيا ما تريده الحكومة الأردنية في ذلك الوقت(٩٨).

في الوقت نفسه سعت الحكومة البريطانية للحصول على الدعم الأوروبي تجاه قضية إرسال قواتها إلى الأردن، حيث أرسل رئيس وزراء بريطانيا رسالة إلى كل من أديناور Adenauer – المستشار الألماني– والجنرال ديجول De Gaulle –رئيس فرنسا– شرح خلالهم الموقف في الأردن بعد قيام الانقلاب في العراق، وأن الحكومة البريطانية أرسلت قواتها إلى الأردن بناءً على طلب من الحكومة الأردنية، وأن الحكومة البريطانية لديها مبررات قانونية وأخلاقية تجاه تلك القضية، وفي النهاية طلب رئيس وزراء بريطانيا من الدولتين الدعم المعنوي تجاه الموقف البريطاني من إرسال المساعدات العسكرية إلى الأردن(٩٩)، وعقب ذلك قام الجنرال ديجول بتطمين الحكومة البريطانية أنه إذا ما نوقش وضع الأردن في مجلس الأمن ستساند الحكومة الفرنسية بريطانيا وستقدم لها الدعم المعنوي الكامل تجاه تصرفات الحكومة البريطانية في الأردن(١٠٠).

أصبحت قضية إرسال القوات البريطانية إلى الأردن تشغل المجتمع الدولي بشكل كبير ولهذا وجّه الزعيم السوفيتي خورشوف رسالة(١٠١) إلى رئيس وزراء بريطانيا وضح له فيها خطورة إرسال قوات إلى الأردن، وفي تلك الرسالة قدم الاتحاد السوفيتي مقترحًا بعقد مؤتمر لرؤساء حكومات الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا والهند، واقترح عقد المؤتمر في جنيف بتاريخ الثاني والعشرين من يوليو لعام ١٩٥٨م(١٠٢).

عقب العرض السوفيتي بعقد مؤتمر لمعالجة الأزمة الأردنية وغيرها رأت الحكومة البريطانية أن الرد المناسب على المقترح السوفيتي هو أن قضية الأردن تناقش الآن في الأمم المتحدة بناءً على مبادرة من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك ينبغي الاستمرار في معالجة هذا الموضوع داخل جدران تلك المنظمة، ويجب أن يعلم الاتحاد السوفيتي أن الطريقة الأمثل لخفض التوتر في منطقة الشرق الأوسط والوصول إلى حل للعديد من مشاكله سيكون بإحالة الموقف الحالي في الأردن وغيرها إلى اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي نأمل أن يحضره أكبر عدد ممكن من رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية، كما أن الحكومة البريطانية على أتم الاستعداد لحضور مثل هذا الاجتماع، وأن هذا الاجتماع سيعطي الفرصة لعقد الكثير من الاجتماعات الأخرى بين الأقطار المعنية بتلك المشكلة الأردنية العراقية(١٠٣).

وصدر تصريح من جون فوستر دالاس –وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية– رفض خلاله إقامة مثل هذا المؤتمر واتخذ مبررًا لذلك وهو عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن حضور الهند لمثل هذا المؤتمر(١٠٤)، كما أعلن الرئيس إيزنهاور أنه يرفض وصف خورشوف لإرسال القوات البريطانية والأمريكية للشرق الأوسط بأنه عدوان، لأن إرسال تلك القوات كان ناتجًا عن العدوان غير المباشر على تلك الدول الصغيرة، وهو ما أدى إلى لجوء تلك الدول إلى الولايات المتحدة وبريطانيا للحصول على الدعم للحفاظ على استقلالها(١٠٥).

أما الحكومة الفرنسية فقد أبدت نوعًا من القبول لعقد مثل هذا المؤتمر، وعقب انتهاء مجلس الوزراء الفرنسي في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٥٨م صدر بيان عن الحكومة الفرنسية ذكرت فيه "أن الحكومة الفرنسية في حين ترفض قبول الشروط والظروف المبينة في رسالة خورشوف، فإنها ترحب مبدئيًا بمقترحه لعقد مؤتمر لرؤساء الحكومات لبحث الموقف في الشرق الأوسط"، وأضاف البيان بأن الحكومة الفرنسية تريد القيام بأفضل ما يمكنها للتأكيد بأن الاجتماع النهائي يجري في أفضل ظروف ممكنه من الموضوعية والهدوء، وأن الحكومة الفرنسية في هذه الحالة ستكون مستعدة لمناقشة تأليف الاجتماع وتاريخ ومكان انعقاده مع الحكومات المعنية الأخرى(١٠٦)، وعقب ذلك أعلن مجلس الوزراء البريطاني عن أسفه لقبول الحكومة الفرنسية لهذا المقترح السوفيتي من حيث المبدأ(١٠٧).

تقدم الملك حسين بطلب لمساعدته في استعادة الاتحاد العربي، وذلك بتحريك القوات الأردنية إلى داخل العراق، وهنا أشاد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع له في السفارة البريطانية في واشنطن بهذا الطلب، كما أكد دالاس أن التلميحات التي أُعطيت في بغداد عن الاستعداد العراقي لإقامة علاقات ودية مع الغرب هي تلميحات زائفة استهدفت خداع الغرب، كما أكد دالاس أن هذا هو اعتقاده، إلا أنَّ الحاضرين اتفقوا على عدم تشجيع الملك حسين على اتخاذ أي إجراء تجاه العراق دون التشاور، وأكد الحاضرون على الاعتراض على أي عمل يقوم به الأردن ضد العراق، وأن ذلك يتساوى مع أي عمل قد تقوم به تركيا ضد العراق في الوقت نفسه(١٠٨)، كما سعت الحكومة البريطانية لتقليل عزيمة الملك حسين تجاه قضية القيام بعمل عسكري مباشر تجاه العراق "في حين أن آخر شيء يمكن أن نعمله هو أن نوهن عزيمة الملك حسين أو نضعف معنوياته، نحن لا نرغب في أن يباشر أو يعطي انطباعًا على أنه يخطط للمباشرة في أي مغامرات عسكرية توجه نحو العراق، ومن الواضح أيضًا أن من المحتمل أن تتعقد الوضعية فيما إذا تكلم كثيرًا حول موقعه

كرئيس للاتحاد"[١٠٩]، كما أكدت الحكومة البريطانية أن طلب الملك حسين بتدخل القوات البريطانية الموجودة في الأردن لاحتلال العراق طلب مرفوض، كما أكدت أن قواتها الموجودة في الأراضي الأردنية توفر المساندة لمواجهة حالة وشيكة الوقوع من قبل الجمهورية العربية المتحدة لإحداث اضطراب داخلي وإسقاط الحكومة الأردنية الشرعية، ولمواجهة التهديد الموجه ضد السلامة الإقليمية للأردن والمتمثل في حركة القوات السورية تجاه حدوده الشمالية وبتسريب الأسلحة عبر تلك الحدود، وعلقت بريطانيا أنها ليست على استعداد لتوسيع مساعداتها عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا للأغراض الواردة في الطلب الأردني[١١٠].

عقب رفض طلب الملك حسين سعت الحكومة البريطانية لرفع معنويات الملك حسين حيث أكد ويليام هاتير بأنه على الحكومة البريطانية تطمين الملك حسين بأن القوات البريطانية الموجودة في مناطق استراتيجية قريبة من الأردن على أتم الاستعداد لدعم الأردن والحفاظ عليه وأن الحكومة البريطانية تسعى لعقد اجتماعات مع الولايات المتحدة الأمريكية لترتيب كيفية حماية الأردن من التدخل الخارجي ومراقبة الحدود التي يمكن أن تهدد الأردن[١١١].

عقب تلك المراسلات بين الأردن والحكومة البريطانية أشاد الملك حسين بموقف الحكومة البريطانية تجاه المساعدات التي تقدمها للأردن، وعلق الملك حسين على قضية إرسال مراقبين من هيئة الأمم المتحدة على الحدود السورية بقولة "إنها عديمة الجدوى؛ لأن الوضع على الحدود مسيطر عليه تمامًا"، ولكن عبّر الملك حسين أن أفضل شيء يكمن في حماية الأردن من ناصر هو إيجاد نوع من الاتفاقية الدولية الملزمة لكل من عبد الناصر والشيوعيين بعدم التدخل والقيام بنشاط هدام في الأقطار الأخرى، وعدم إدارة دعاية مضادة للأردن عن طريق الإذاعة، كما عبّر الملك حسين بأنه يريد عقد ميثاق بين الأردن والغرب أقرب إلى الميثاق الإقليمي حيث قضت الثورة العراقية على ميثاق بغداد، ولهذا لا بد من وجود ميثاق إقليمي يربط الأردن وبعض الدول الإسلامية ذات التفكير المشابه بالارتباط مع الغرب بمنظمة إقليمية ذات طبيعة أوسع من ميثاق بغداد[١١٢].

في الوقت نفسه عبّرت الخارجية البريطانية أن أي تصريح يخرج من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن يتضمن أن التهديد تجاه الأردن يأتي من العراق، وعلى ملك الأردن أن يمنع نفسه من طرح الادعاءات التي لن يكون قادرًا على تحقيقها أو حتى الشروع بمجازفات طائشة لا يتمكن من إنجازها، وعلينا أن نتمسك بأن المؤامرة ضد الأردن هي مؤامرة ناصرية جرى إعدادها بين طرفي الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق[١١٣]، كما أكد داغ

همرشولد Hammarskjöld, Dag –الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة– صعوبة قبول الغرب للمقترحات السوفيتية التي جاءت بصيغة شديدة اللهجة وغير مهذبة على حد وصفه وتعبيره(١١٤).

نبهت الحكومة البريطانية على بعثتها في الأمم المتحدة بضرورة التحدث مع السكرتير العام للأمم المتحدة في بحث إرسال مذكرة إلى الحكومة المصرية شديدة اللهجة الغرض منها دعم الملك حسين وتحذير الحكومة المصرية من التدخل في شؤون الأردن موضحًا أن هذا التدخل سيؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة(١١٥)، وفي تلك الفترة كان النزاع بين القاهرة وعمَّان واضحًا بشكل كبير وزادت حدة الصراع عندما قام الملك حسين بوصف الرئيس عبد الناصر بأنه عميل رئيسي للشيوعية في الشرق الأوسط(١١٦).

على الرغم من الدعم البريطاني الأمريكي للأردن في ذلك الوقت إلا أنه كان يوجد اتفاق بين البلدين بأنه من المستحيل شن عملية عسكرية لإسقاط النظام المتمرد في العراق، ولكن إذا تطورت الأحداث بوجود ثورة مضادة في العراق، فبالطبع سيكون الموقف مختلفًا، أما إذا تمكن النظام الحالي في العراق من أن يجعل نفسه في موقف مسيطر وبشكل مؤثر، فيتحتم على البلدين أن يقررا مدى وطبيعة التعامل مع العراق في ذلك الوقت(١١٧)، وهذا ما أكده الرئيس إيزنهاور أثناء حديثه مع وزير الخارجية البريطاني في واشنطن حيث قال "يجب علينا أن نتصرف وفقًا للموقف دون أن نحدد خطة معينة مسبقًا وأن نتصرف بما يبدو أنه الأفضل بالنسبة لتطور الموقف"(١١٨)، وهنا أكد مجلس الوزراء البريطاني على ضرورة تحديد موقف بريطانيا من الحكومة العراقية الجديدة خاصة بعد أن سيطر النظام الجديد على مقاليد الأمور، وأعطى التزامًا للسفير البريطاني بأنه على استعداد لدفع تعويضات عن الخسائر التي تعرضت لها السفارة البريطانية في بغداد أثناء اندلاع الثورة(١١٩).

في ظل الدعم الغربي للأردن تغيرت مواقف بعض الدول العربية الداعمة للأردن، فنجد المملكة العربية السعودية تعترف بالنظام العراقي الجديد في الرابع والعشرين من يوليو ١٩٥٨م، وذلك من خلال برقية أرسلها الأمير فيصل بن عبد العزيز –ولي العهد السعودي– إلى عبد الكريم قاسم، وعقب ذلك الاعتراف اتخذت المملكة العربية السعودية موقفًا مختلفًا عن سياستها السابقة تجاه الأردن، بل ازداد الأمر سوءًا بالنسبة للأردن عندما بدأت المملكة العربية السعودية تتوافق وتجاري مواقف الجمهورية العربية المتحدة والتي كانت سياستها تتميز بالعداء تجاه الأردن، ومن دلائل أثر الاعتراف السعودي بالنظام العراقي الجديد على الأردن، منع المملكة العربية السعودية مرور الطائرات الأمريكية المكلفة بنقل النفط إلى الأراضي الأردنية عبر مجالها الجوي، مع علم المملكة

العربية السعودية بحاجة الأردن لتلك الإمدادات النفطية خاصة بعد قطع النفط العراقي عن الأردن بعد قيام الثورة العراقية وسيطرة الثوار على العراق[١٢٠]، وهنا اتصل الملك حسين بالملك سعود وطلب منه تفسيرًا لما حدث، إلا أن رد الملك سعود كان مخيبًا لآمال ورجاء الملك حسين[١٢١]، حيث أكد الملك سعود للملك الأردني أنه غير راضٍ عن تواجد القوات البريطانية داخل الأراضي الأردنية[١٢٢]، وهنا يمكن القول بأن الموقف السعودي به كثير من التناقض، حيث إن المملكة العربية السعودية هي التي طلبت من الحكومة البريطانية إرسال قوات إلى الأردن لحماية وحفظ نظامها ومجابهة الثورة العراقية، فكيف لها الآن تبرر موقفها بعدم رضاها عن تواجد القوات البريطانية على الأراضي الأردنية.

أثارت الصحف الأمريكية مسألة اعتراف الغرب بالحكومة العراقية الجديدة حيث عبّرت صحيفة نيويورك هيرالد الأمريكية في تقرير لها عن مناقشات جرت بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره البريطاني اعتبرت أن ذلك تمهيدًا للاعتراف الغربي الجديد في العراق واستئناف العلاقات الدبلوماسية فيما بينهم[١٢٣].

كانت الدول الغربية متابعًا جيدًا للتطورات التي تحدث في الشرق الأوسط باعتباره منطقة مصالح لتلك الدول؛ ولذا عقد حلف شمال الأطلنطي جلسة في الحادي والعشرين من يوليو عام ١٩٥٨م؛ كي يناقش تطورات الأوضاع العراقية والموقف الأردني منها، كما عُرضَ خلال تلك الجلسة مناقشة مسألة اعتراف الدول الغربية بالنظام الثوري العراقي في أقرب وقت ممكن وذلك حتى لا يقع هذا النظام الجديد في أحضان الاتحاد السوفيتي ويصبح تحت تأثيره، وأكد هنري سباك –الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلنطي– أنه لا توجد أي رغبة لدى أي طرف للتدخل في المسألة العراقية؛ ولذا على حكومات حلف شمال الأطلنطي التشاور فيما بينهم حول مسألة الاعتراف بالنظام الثوري العراقي، وشدد سباك أنه ينبغي ألا تقوم أي حكومة باتخاذ أي خطوة منفردة في هذا الاتجاه، كما ينبغي ألا تؤجل فكرة الاعتراف بالنظام الجديد في العراق لفترة طويلة[١٢٤]، وبناءً على تلك المشاورات اتخذت منظمة حلف شمال لأطلنطي قرارًا بأغلبية الأعضاء بالاعتراف بالجمهورية العراقية الجديدة، مع ترك تحديد موعد الاعتراف إلى اجتماع حلف بغداد المقرر عقدة في لندن خلال الفترة من السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٨م[١٢٥]، وفي الثامن والعشرين من يوليو ١٩٥٨م تم الاتفاق أثناء اجتماع حلف بغداد بأن الاعتراف المبكر مرغوب فيه ومن المحتمل أن يكون قبل نهاية هذا الأسبوع، وقررت الحكومة البريطانية أن الاعتراف سيكون في اليوم التالي

لاعتراف دول الميثاق في المنطقة ويقصد بهذه الدول تركيا وإيران وباكستان[١٢٦]، على أن تعترف دول الحلف الإسلامية أولًا ثم تأتي بعدها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على تلك القرارات اعترفت دول الحلف الإسلامية –حلف بغداد– بالجمهورية العراقية الجديدة في الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٥٨م[١٢٧]، ثم اعترفت الحكومة البريطانية في الأول من شهر أغسطس عام ١٩٥٨م، وأعقبتها الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من شهر أغسطس ١٩٥٨م[١٢٨].

عقب تلك الأحداث السابقة ظهر نوع من الضغط على الحكومة الأردنية تجاه مسألة الاعتراف بالنظام الجديد داخل العراق، وكانت إحدى الدول التي مارست الضغط على الأردن للاعتراف بالنظام الثوري في العراق بريطانيا حيث قام جونستون Johnston –سفير بريطانيا في الأردن– بطلب لقاء سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن، وذلك في الحادي والثلاثين من يوليو عام ١٩٥٨م، وخلال اللقاء شرح السفير البريطاني الأسباب التي دفعت الحكومة البريطانية للاعتراف بالنظام الثوري في العراق، وذكر السفير البريطاني أن سمير الرفاعي كان يدرك قوة الأسباب التي دعت بريطانيا للاعتراف بالنظام الثوري العراقي، إلا أنه كان يعتقد أن بريطانيا على خطأ تجاه مسألة تصورها أن النظام العراقي الجديد ليس أداة تعمل لمصلحة الشيوعية وعبد الناصر، أما مسألة الاتحاد العربي فكان سمير الرفاعي يرى أنه لا فائدة من استمراره لأنه لم يعد له وجود حقيقي، وخاصة بعد اعتراف أصدقاء الأردن بالجمهورية العراقية، وذكر سمير الرفاعي أنه سيتشاور مع الملك حسين بخصوص هذه القضية، واعتبر السفير البريطاني أن لقاءه مع رئيس الوزراء الأردني كان مثمرًا وحسنًا إلى أبعد الحدود، وفي اليوم نفسه التقى السفير البريطاني بالملك حسين وأثناء اللقاء فسر جونستون دوافع بريطانيا للاعتراف بالنظام العراقي الجديد، وهنا أعرب الملك حسين عن رفضه لهذا الأمر مؤكدًا أن بريطانيا أخطأت في تقدير الموقف الخاص بالنظام العراقي الجديد، واعتبر الملك حسين الاعتراف البريطاني بهذا النظام سيكون له تأثير مؤلم على مؤيدي الملك حسين والاتحاد العربي، وبناءً على ذلك أعلن الملك حسين استنكاره للاعتراف البريطاني بالنظام الثوري العراقي، وفي الوقت نفسه حاول السفير البريطاني منع الملك حسين من إعلان رفضه الاعتراف البريطاني، وطلب جونستون من الملك حسين أن يكف عن مطالبته بفكرة ترؤّس الاتحاد العربي بين الأردن والعراق، وعلى نفس الاتجاه كان القائم بالأعمال الأمريكي[١٢٩] يحمل توصيات من حكومته لإجراء اتصال على غرار ما قام به السفير البريطاني، كما قام السفير الألماني بالأمر نفسه[١٣٠].

في ظل هذه الظروف وتلك الضغوط الغربية على الملك حسين أصدر مرسومًا في الأول من أغسطس عام ١٩٥٨م أعلن فيه حل الاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة الأردنية الهاشمية والعراق، وعاد إلى منصبه كملك للأردن فقط، وتراجع عضوا الاتحاد إلى حدودهم ووضعهما، وبذلك لم يعد للاتحاد العربي وجود، وفي السادس من أغسطس عام ١٩٥٨م أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنه تلقى إعلانًا رسميًا من الأردن أكدت فيه أن دستور الاتحاد العربي الهاشمي أصبح باطلًا[١٣١]، وبذلك يمكن القول أن الموقف الأردني من الجمهورية العراقية بدأ يتغير وبدأت العلاقات الأردنية العراقية في طريقها للعودة من جديد بعد اعتراف الملك حسين بحل الاتحاد العربي الهاشمي في الأول من أغسطس عام ١٩٥٨م.

الخاتمة

خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

- أثبتت الدراسة أنَّ قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق لم يلقَ قبولًا من قبل جماهير البلدين، لأنه كان ينظر إليه على أنه مؤامرة هاشمية تهدف إلى السيطرة الكاملة على الوضع في البلدين لصالح الحكم الهاشمي على حساب الشعب، وبذلك يتضح أن قيام الاتحاد العربي لم يكن بدافع الحرص على رغبة الشعب العربي في تحقيق الوحدة، بل اتحاد حكومات يخدم مصالح الغرب وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لإعاقة توجه أنظار الشعب العربي إلى الجمهورية العربية المتحدة، والتي اعتبرها –العراق والأردن والغرب– مصدر الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط.

- برهنت الدراسة على أنَّ قيام الثورة العراقية وما صاحبها من أحداث –قتل أفراد الأسرة الحاكمة– أصابت كلًا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بحالة من القلق والذهول الشديد، لأنها قضت على أقرب المقربين من السياسيين العرب –نوري السعيد– كما أنها أدت إلى نشوء حالة ثورية جديدة، كانت كفيلة بتهديد واجتياح منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء الأنظمة الموالية للغرب في تلك المنطقة آنذاك.

- أوضحت الدراسة أنَّ الحكومة الأردنية كانت جادة في محاولة إعادة النظام الملكي العراقي والقضاء على النظام الثوري الجديد في العراق، حيث إن النظام الجديد قضى على الفرع الثاني للأسرة الهاشمية في المنطقة، كما أنه أصبح يهدد أركان النظام الملكي في المملكة الأردنية الهاشمية تحت حكم الملك حسين بن طلال.

- أثبتت الدراسة أنَّ الملك حسين بن طلال أراد أن يضفي نوعًا من الشرعية على خططه تجاه الثورة العراقية، وظهر ذلك من خلال استخدام مهاراته في الخطابة، للحصول على التأييد الحكومي والتشريعي والشعبي من الأردنيين للقضاء على النظام الجمهوري العراقي.

- أثبتت الدراسة أنَّ حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سعت بكل الطرق الحصول على تأييد بعض أفراد الجيش العراقي إلى جانبها للقضاء على النظام الجمهوري العراقي وعودة النظام الملكي، وأكد

ذلك محاولة الملك حسين إرسال رسالة لهم في القاعدة العسكرية في الحبانية عن طريق قائد القوات الجوية الملكية البريطانية في الحبانية الكابتن إدوارد، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل؛ بسبب رفض الحكومة البريطانية أن يكون قائد قواتها الجوية في الحبانية هو وسيلة الاتصال.

- أكدت الدراسة مدى توافق الرؤى بين الحكومة الأردنية وحكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في سياستهم الموجهة تجاه النظام الجمهوري الجديد في العراق –في بداية الأمر–، إلا أن هذا التوافق تغير بعد تغير سياسات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام العراقي، بعد أن اطمأنت كل منهما على مصالحهما الاقتصادية –النفطية– في منطقة الخليج العربي.
- أظهرت الدراسة أنَّ الملك حسين سعى للحفاظ على المملكة الأردنية الهاشمية بقدر محاولة القضاء على النظام الجديد في العراق؛ ولذا طلب مساعدات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين استجابتا بسرعة شديدة للمحافظة على الملك حسين ونظام حكمه داخل المملكة الأردنية الهاشمية.
- أثبتت الدراسة أنَّ الملك حسين حاول بكل الطرق جذب حكومات دول حلف بغداد وعلى رأسهم الحكومة التركية؛ وذلك لعدم الاعتراف بالنظام الجديد في العراق، بل حاول جذب تركيا للتدخل العسكري في العراق والقضاء على الحكومة العراقية الجديدة، إلا أن هذا الأمر انتهى بالفشل؛ وذلك بسبب عدم رضا الولايات المتحدة عن تدخل تركيا العسكري في العراق، حتى لا تحدث اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وحتى لا يكون سببًا لتدخل الاتحاد السوفيتي في تلك المنطقة.
- أوضحت الدراسة أنَّه على الرغم من ضعف الأردن من الناحية الاقتصادية وحاجته للمساعدات الغربية، إلا أن لديها جهاز مخابرات قوي استطاع التنبؤ بحدوث الثورة العراقية، كما استطاع أيضًا التنبؤ بحدوث انقلاب داخل الأراضي الأردنية في السابع عشر من يوليو ١٩٥٨م بدعم من الجمهورية العربية المتحدة، وتوافق رأي المخابرات الأردنية مع المخابرات البريطانية والأمريكية آنذاك.

- أكدت الدراسة أنَّ دول حلف بغداد الإسلامية –تركيا وباكستان وإيران– حاولوا بقدر الإمكان مناشدة الرئيس الأمريكي إيزنهاور لتطبيق مبدأ إيزنهاور على الأردن كما تم تطبيقه داخل لبنان، وذلك لإضافة كمية كبيرة من المساعدات يستطيع من خلالها الملك حسين مجابهة الثورة العراقية، والحفاظ على بلاده من خطر المد الثوري العراقي.
- برهنت الدراسة على أنَّ الحكومة الأردنية تعرضت لضغط من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة للتراجع عن التدخل العسكري في العراق، كما ضغطت على الملك حسين للتنازل عن رئاسة الاتحاد العربي، وذلك بعد أن تأكدت الدولتان من سيطرة النظام العراقي الجديد على الأوضاع في البلاد، وحتى لا تدع للاتحاد السوفيتي فرصة لجذب النظام العراقي الجديد إليه.
- أوضحت الدراسة أنَّ صراع الحرب الباردة بين القطبَين –الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي– سيطر على مجريات الأحداث بين المملكة الأردنية الهاشمية والعراق، وظهر ذلك بشكل جلي من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل العسكري التركي الذي ربما يكون سببًا في تدخل الاتحاد السوفيتي في تلك المنطقة.

الهوامش:

(١) تعرضت الأردن لأزمة سياسية في أبريل عام ١٩٥٧م، وذلك عقب إقالة حكومة سليمان النابلسي، والتي كانت بمثابة انقلاب موجه ليس ضد حكومة سليمان النابلسي فحسب، بل ضد غالبية الذين صوتوا لصالح السياسية الموالية لمصر في انتخابات أكتوبر عام ١٩٥٦م، فأثارت تلك الحادثة موجة عارمة من الهيجان والغليان الشعبي والجماهيري، واندلعت مظاهرات مؤيدة للحكومة وأخرى مناهضة لها، واجتاحت المظاهرات عديدًا من المدن مثل نابلس وجنين في الحادي عشر من أبريل ١٩٥٧م منددة بإسقاط حكومة النابلسي، وفي الثاني عشر من أبريل من العام نفسه اجتاحت مظاهرات مدينة عمَّان وهتف المتظاهرون ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وعقدت الهيئات الحزبية ولجان التوجيه الوطني اجتماعات عدة، ووجهت رسائل إلى الملك حسين تعلن فيها عن تأييدها للحكومة المقالة، ودعت الملك إلى إقامة حكومة وطنية تتبنى تلك الأهداف التي كانت ترتكز عليها حكومة سليمان النابلسي. لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد حامد إبراهيم: الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٧م – ١٩٥٨م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م – ٢٠٠٠م، ص ١٢٦. وانظر أيضًا: محمد محمود الدوداني: الأزمة الأردنية ١٩٥٧م، مجلة المؤرخ المصري، العدد الأربعون، الجزء الأول، يناير عام ٢٠١٢م، ص ٢٧١.

(٢) فواز حماد محمود: العلاقات العراقية المصرية (١٩٥٢م – ١٩٥٨م)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، العدد الأول، مارس ٢٠١٢م، ص١٧٥، ١٧٦.

(٣) جرت مباحثات بين مصر وسوريا أسفرت في النهاية عن تحقيق الوحدة بينهم، وذلك عقب استفتاء شعبي البلدين، وذلك في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٥٨م فيما عرف باسم "الجمهورية العربية المتحدة". انظر: عبد الله عبد الدائم: تجربة الوحدة العربية المصرية السورية (١٩٥٨م – ١٩٦١م)، مجلة شؤون عربية -تصدرها جامعة الدول العربية-، عدد رقم ٤٣ (عدد خاص عن الوحدة العربية)، بتاريخ سبتمبر ١٩٨٥م، ص ٣.

(4) F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Nationalism and the cultural and intellectual center in the Middle East, 2 July 1958.

(٥) فواز حماد محمود: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٦) ذكرت بعض المصادر أن إعلان الاتحاد العربي لم يلق قبولًا من قبل الجماهير في الدولتين، لأنه كان ينظر إليه على أنه مؤامرة هاشميه تهدف إلى السيطرة الكاملة على الوضع في البلدين لصالح نظام الحكم الهاشمي على حساب الشعب. انظر:

- Juan Lennart Michel Romero: The Iraqi Revolution of 1958 and the Search for Security in the Middle East, A Dissertation in History, Presented to the Faculty of the Graduate School, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, The University of Texas at Austin, May 2008, P.288.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول مباحثات قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق انظر: سهيلا سليمان الشلبي: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١م – ١٩٦٧م، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يونيو ٢٠٠٦م، ص ١٣٧ – ١٤٢.

(٨) أرسلت السفارة البريطانية في بغداد رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في يوم الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨م أكدت خلالها أن الحكومة الثورية سيطرت على محطة الإذاعة من الساعة السادسة صباحًا وأعلنت الجمهورية في العراق، وترأس الحكومة عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء، وأكدت السفارة البريطانية في بغداد على أن المكان الحالي للملك فيصل وولي العهد، ونوري السعيد مجهول حتى الآن، ولكن جرى بعض القتال حول قصر الرحاب المقر السكني للملك فيصل الثاني وأسرته، كما أكدت الرسالة أنه جرت مجموعة من التظاهرات من قبل العراقيين للاحتفال بالثورة، كما حاصر المئات من الجماهير العراقية السفارات والقنصليات الأجنبية، واختفت الشرطة المكلفة بحراسة تلك الأماكن، إلا أن الإذاعة العراقية طلبت من العراقيين احترام البعثات الدبلوماسية، وقامت

السفارة البريطانية بتوجيه النصيحة لرعاياها بالبقاء في منازلهم وعدم مغادرتها في ذلك الوقت حتى لا يتعرضوا للأذى. انظر:

- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 1267, From Baghdad to Foreign Office, 14 July 1958.

(٩) عصام نجم: العلاقات السياسية العراقية – الأردنية ١٩٣٢م – ١٩٥٨م، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة ميسان، العدد السادس، المجلد الثالث، ٢٠٠٧م، ص ١٣١. وانظر أيضًا: ارشيد فالح عيسى العبد اللات: العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦م – ١٩٥٨م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م، ص ١٣٥.

(١٠) حمادة وهبة مسعد: الموقف التركي من قيام الجمهورية العراقية (١٤ – ٣١) يوليو ١٩٥٨م، مجلة المؤرخ المصري، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد التاسع والثلاثين، يوليو ٢٠١١م، ص ٢٦٢.

(١١) حازم عبد الحميد النعيمي: العراق والأردن "دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد ٢٠ – ٢١، ٢٠٠٦م، ص ١٧، ١٨.

(١٢) هيلين كارير دانكوس: السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥م – ١٩٧٥م)، ترجمة عبد الله إسكندر، الطبعة الثانية، دار الكلمة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ٦٧.

(١٣) أسماء عبد العزيز سيد عبدالرحيم: مذبحة قصر الرحاب ١٤ يوليو ١٩٥٨م وأميرات البيت الهاشمي بالعراق، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد الواحد والأربعون، الجزء الأول، الإصدار الأول، أبريل ٢٠٢٢م، ص ١٠٢٨.

(١٤) كانت الدول الغربية تعتقد أن الرئيس جمال عبد الناصر سيستخدم وحدته مع سوريا؛ لكي يقوم بتهديد كل من الأردن والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية، بل سيقوم بابتلاع دول المنطقة بشكل كامل. انظر:

- Douglas Little: Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945 – 1958, Middle East Journal, Vol. 44, 1990, P.75.

(15) Ofra Bengio: The Turkish Israel Relationship, Changing Ties of Middle Eastern Outsiders, Palgrave Macmillan, New York, 2004, P.39.

(١٦) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٣٣٧، ملف رقم ٤٦، تقرير من السفارة المصرية بمدينة بغداد إلى السيد وكيل وزارة الخارجية، وذلك بشأن الموقف في العراق، وذلك بتاريخ الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٥٨م.

(١٧) ذكر الملك حسين أنه اتصل بالملك فيصل الثاني قبل وقوع أحداث الرابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨م وحذره من أن بعض أفراد الجيش العراقي يخططون للقيام بانقلاب ضده، وطلب منه أن يرسل له مندوبًا عنه يكون من الاشخاص المقربين له، فأرسل له الفريق رفيق عارف القائد العام لقوات الاتحاد العربي، والذي شرح له الملك حسين تفاصيل المخطط الذي يعده بعض أفراد الجيش العراقي ضد الملك فيصل الثاني، إلا أن الفريق رفيق عارف استهان بالأمر وحدثت الكارثة في العراق حسب وصف الملك حسين بن طلال. لمزيد من التفاصيل انظر: الحسين بن طلال: مهنتي كملك "أحاديث ملكية"، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان، مطابع الشركة العربية للطباعة والنشر، عمَّان، يوليو ١٩٧٨م، ص ١٥٤، ١٥٥.

(18) F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 147213, An interview with the Jordanian ambassador in London with Mr. W. Hayter about the proposed steps to address the Iraq crisis, 14 July 1958.

(١٩) نوري عبد الحميد وآخر: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨م – ١٩٦٨م، الجزء الأول (١٤ تموز ١٩٥٨م – ٧ شباط ١٩٥٩م)، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٥م، ص ١٠٩.

(٢٠) نجلاء أبو عز الدين: ناصر العرب، ترجمة فريد أبو عز، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٥٩.

(21) F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 1030, From Amman to Foreign Office.

(٢٢) الحسين بن طلال: ٢٥ عاما من التاريخ "مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم ١٩٥٢م – ١٩٧٧م"، الجزء الأول، شركة سمير مطاوع للطباعة والنشر والعلاقات العامة، لندن، ١٩٧٧م، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(23) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 523, From Teheran to Foreign Office, 15 July 1958,& see also: F.O. 371 \ 133139, Telegram No. 152454, Information About the Events that Took Place in Baghdad at the Outbreak of the Revolution, 15 July 1958.

(٢٤) أسماء عبد العزيز سيد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ١٠٢٧، ١٠٢٨.

(٢٥) ومما يدل على عدم وجود موقف واضح للحكومة البريطانية يمكن إعلانه تجاه ما يحدث في العراق رد وزير الخارجية البريطاني السيد سلوين لويد Selwyn Lioyd على السيد بيفن Bevan بأنه ليس لديه إلا القليل لكي يضيفه إلى التقارير الواردة في الصحافة والإذاعة، حيث تم استلام برقية من السفير البريطاني في بغداد في تمام الساعة السابعة من صباح اليوم، والتي أفادت بأن إذاعة بغداد كانت بأيدي الحكومة الثورية وأنها قد أعلنت تأسيس جمهورية عراقية وحكومة جديدة برئاسة عبد الكريم قاسم، وأن مكان وجود الملك فيصل والوصي على العرش عبد الإله ونوري السعيد غير معروف وأنه قد حدث قتال حول القصر الملكي الذي يعتقد بأن الملك يقيم فيه، وقد انطلقت مظاهرات ضخمة في الشوارع وقد تم إخلاء مكتب معلومات المملكة المتحدة ومبنى قسم القنصلية والذي كان محاصرًا من قبل الجماهير، وأضاف السفير البريطاني بأن إذاعة بغداد قد أذاعت طلبًا موجهًا إلى الشعب لاحترام البعثات الأجنبية، وفي ذلك الوقت كان جميع موظفي السفارة وعائلاتهم في أمان وأنه قد نصح الجالية البريطانية بملازمة مساكنهم وعدم مغادرتها، ومع ذلك لم يسمع أي شيء من السفارة من الساعة التاسعة صباحا حيث أعلنت السفارة بأنها لن تقوم بإرسال أي رسائل في الوقت الراهن؛ بسبب استمرار وجود مثيري الشغب في فناء السفارة، كما أكد قائد القوات الجوية الملكية البريطانية في الحبانية أن جميع الأشخاص البريطانيين بحالة جيدة، كما أكدت إحدى الوثائق البريطانية أن جميع منشآت المخابرات في قاعدة الحبانية صالحة للعمل، ولا توجد أي دلائل تظهر المعاملة السيئة تجاه البريطانيين في الوقت الراهن. انظر:

- F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 145854, Personal notes of Mr. Selwyn Lioyd, 14 July 1958. & see also: F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 815, From Political Department of the Middle East Forces to Foreign Office, 14 July 1958.

(26) F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 147213, An interview with the Jordanian ambassador in London with Mr. W. Hayter about the proposed steps to address the Iraq crisis, 14 July 1958.

(٢٧) عقدت الحكومة العراقية تحالفًا مع تركيا في الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥م واعتبر هذا التحالف هو البداية الحقيقية لتكوين حلف بغداد، عقب ذلك انضمت بريطانيا في الرابع من أبريل عام ١٩٥٥م، ثم انضمت باكستان في يونيو ١٩٥٥م، ثم انضمت إيران في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٥٥م، ليخرج لنا حلف بغداد إلى النور، حيث عقد أول اجتماع لدول الحلف في بغداد في الحادي والعشرين من نوفمبر ١٩٥٥م، وكان برئاسة نوري السعيد رئيس وزراء العراق، كما أعلنت الولايات عن ارتباط سياسي وعسكري دائم بينها وبين حلف بغداد من خلال مندوب الولايات المتحدة الذي حضر الاجتماع الأول بصفة مراقبًا. انظر: عبد الحميد عبد الجليل شلبي: التنسيق المصري السعودي لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية "مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد"، مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٥٨، ١٥٩.

(28) The U.S National Security Council, White House Office of the Staff Secretary, Records 1952 – 1961, Briefing Notes by Allen W. Dulles, Meeting at the White House With Congressional Leaders, 14 July 1958.

(٢٩) الحسين بن طلال: المرجع السابق، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٣٠) عدنان مندريس: سياسي تركي، ولد عام ١٨٩٩م، دخل البرلمان كعضو في حزب مصطفى كمال أتاتورك الشعبي الجمهوري عام ١٩٣٠م، في عام ١٩٤٥م شارك في تأسيس أول حزب معارض وهو الحزب الديمقراطي التركي، أصبح رئيس وزراء تركيا خلال الفترة (١٩٥٠م – ١٩٦٠م)، تضمنت سياساته البحث عن قرب العلاقات مع الدول الإسلامية، وتشجيع المشاريع الخاصة، كان غير متسامح مع النقاد، ولهذا أسس الصحافة الرقابية، دخل في عداوة مع الجيش التركي، أطيح به وأعدم في عام ١٩٦٠م. انظر:

- Anita Wolff "ed": Britannica Concise Encyclopedia, published by Encyclopedia Britannica, Inc., London, 2006, P. 1235.

(31) F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Turkey and Iraq, From Washington to Foreign Office, 14 July 1958.

(32) F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 4444, From Foreign Office to Washington, 14 July 1958.

(33) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 57th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.1, on Tuesday, 15th July, 1958, at 11, 15 a.m., P. 367.

(٣٤) سمير الرفاعي (١٨٩٩م – ١٩٦٥م): سياسي أردني من مواليد فلسطين، خلف توفيق أبو الهدى في رئاسة الوزارة بإمارة شرقي الأردن عام ١٩٤٤م، ترأس الوفد الأردني للتوقيع على ميثاق الزعفران تمهيدًا لقيام جامعة الدول العربية، استدعاه الملك حسين لتأليف الوزارة الأردنية عقب أحداث ١٩٥٦م، فبقي رئيسًا للحكومة من عام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٥٩م، ثم عاد إلى رئاسة الوزارة عام ١٩٦٣م. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت.، ص ٢٤٠.

(35) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 856, From Amman to Foreign Office, 16 July 1958. & see also: The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 59th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Wednesday, 16th th July, 1958, at 10, 30 p.m., Pp. 376 - 378.

(36) Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, No. 189, Washington at 08: 36 p.m., July 17, 1958, Foreign Relations of the United States, 1958 - 1960, Vol. XI, Lebanon and Jordan, United States, Government Printing Office, Washington, 1992, Pp.321, 322.

(37) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 57th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.1, on Tuesday, 15th July, 1958, at 11, 15 a.m., Pp. 367 - 371.

(٣٨) إليكسي فاسلييف: روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البرجماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر بموسكو، مراجعة د. حمدي عبد الحافظ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٨٧.

(39) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 315, From Foreign Office to Tel Aviv - Israel, 15 July 1958.

(40) Ibid., Telegram No. 152293, Military aid to Jordan, 17 July 1958.

(41) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 59th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Wednesday, 16th July, 1958, at 10, 30 p.m., P. 379.

(42) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 1954 \ 152293, From Foreign Office to Amman, 17 July 1958.

(43) Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, No. 189, Washington at 08: 36 p.m., July 17, 1958, Foreign Relations of the United States, 1958 - 1960, Vol. XI, Lebanon and Jordan, United States, Government Printing Office, Washington, 1992, Pp.321, 322.

(44) David Ryan & Patrick Kiety: America and Iraq, Policy – Making, Intervention and Regional Politics, Routledge, Taylor and Francis Group, New York, 2009, P. 10,

(45) F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 912, From Amman to Foreign Office, 19 July 1958.

(46) F.O. 371 \ 134011, From "Johnston" British Embassy in Amman to "Lioyd" in Foreign Office, 24 December 1958.

(47) Time: 21 July 1958.

(48) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 152293, The Report About The Military Assistance For Amman – Jordan, 17 July 1958.

(٤٩) سهيلا سليمان الشلبي: المرجع السابق، ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٥٠) فواز حماد محمود: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(51) F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 153319, From R. M. Hadous to Noble & Harvey & Gosford, The situation in the Middle East, 16 July 1958.

(٥٢) تعرضت العلاقات العراقية السوفيتية لحالة من الفتور في عهد الملك فيصل الثاني، وذلك بسبب العداء بين نوري السعيد والحكومة السوفيتية، وهو ما أدى في النهاية لقطع العلاقات الدبلوماسية بينهم، حتى أن نوري السعيد -رئيس وزراء العراق- رفض إقامة أي علاقات ودية مع السوفييت، كما قام بتعقب الشيوعيين العراقيين والقبض عليهم واضطهادهم، وهو ما جعل الاتحاد السوفيتي يصف فترة الملكية العراقية بالعهد الإقطاعي. انظر: عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١م – ١٩٦٣م)، تاريخ المصريين، عدد ١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٢١، ٤٢٢.

(٥٣) فواز حماد محمود: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٥٤) جدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بالحكومة الثورية في العراق، حيث نشرت صحيفة البرافدا الروسية نص الرسالة التي أرسلها الزعيم السوفيتي خورشوف إلى رئيس الحكومة العراقية الجديدة والتي جاء فيها "إن حكومة الاتحاد السوفيتي تعلن اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية، وتعبر الحكومة السوفيتية عن أملها بأن تأسيس الجمهورية العراقية سيساهم في تعزيز السلم العالمي وتطوير العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والعراق"، كما أوضح خورشوف أثناء خطاب الاعتراف عن سياسة بلاده تجاه الشرق الأوسط، وأعلن أن بلاده ملتزمة بدعم حركات التحرر الوطني، كما أكد خورشوف أن بلاده تتعهد بعدم القيام بأي عمل معين تجاه هذه المسألة، ولكن يحتفظ بحق بلاده في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لحفظ وضمان

السلام والأمن، كما أعلن أيضًا أن الحكومة السوفيتية ستقوم بمجموعة من المناورات العسكرية في مناطق مختلفة منها في مناطق تركستان والقفقاس بالقرب من الحدود التركية الإيرانية، ومن أجل تنفيذ تلك المناورات أصدر خورشوف أمرًا إلى أربع وعشرين فرقة عسكرية سوفيتية لعمل تلك المناورات العسكرية. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد المناف شكر جاسم: العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤م – ٨ شباط ١٩٦٣م، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، العراق، د.ت، ص ١٠٠.

- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 958, From Moscow to Foreign Office, 17 July 1958. & see also: F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 959, From Moscow to Foreign Office, 17 July 1958.

(٥٥) محمد السعودي إبراهيم: المواقف الإيرانية تجاه القضايا العراقية ١٩٥٨م – ١٩٦٣م، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد الثامن والثلاثون، المجلد الأول، ٢٠١٨م ، ص ٨٦.

(٥٦) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان "حرب الثلاثين عام" ١٩٦٧م، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، عام ١٩٨٨م، ص ٣٧١.

(٥٧) ذكر محمد حسنين هيكل في كتاب سنوات الغليان، أن الرئيس عبد الناصر كان مهتمًا بوثائق حلف بغداد الموجودة في مقر الحلف في العاصمة العراقية، فقد كان يدرك عبد الناصر أن هذه الوثائق كفيلة بأن تعطيه صورة واضحة ودقيقة عن مخططات الغرب وخبايا سياستهم في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، ولهذا قام الرئيس عبد الناصر بتكليف العقيد عبد المجيد فريد –الملحق العسكري في بغداد– بأن يحاول الحصول على وثائق حلف بغداد بأي وسيلة، وذكر هيكل أن الملحق العسكري استطاع الحصول على مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة بالحلف أثناء فترة الفوضى التي كانت تسود بغداد عقب قيام الثورة، وأرسل هذه الوثائق إلى القاهرة، حيث اطلع عليها الرئيس عبد الناصر، وغاص فيها ساعات طوالًا في سراديب وثائق حلف بغداد ورأى مخططات الغرب آنذاك. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(58) F.O. 371 \ 134900, Telegram No. 193, From Paris to Foreign Office, 16 July 1958.

(٥٩) بول هنري سباك: سياسي بلجيكي تولى عديدًا من المناصب منها: منصب وزير الخارجية (١٩٣٦م – ١٩٣٨م)، منصب رئيس الوزراء (١٩٣٨م – ١٩٣٩م)، منصب وزير الخارجية (١٩٥٤م – ١٩٥٧م)، شغل منصب أمين حلف شمال الأطلنطي (١٩٥٧م – ١٩٦١م). انظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١٣٠.

(60) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 177, From Paris to Foreign Office, 17 July 1958.

(61) F. O. 371 \ 133870, Telegram No. 158, From the United Kingdom delegation to the North Atlantic Treaty Organization in Paris to Foreign Office, 21 July 1958.

(62) F.O. 371 \ 133791, Telegram No. 1106 \ 152233, From Ankara to Foreign Office, 16 July 1958.

(63) F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 805, From Amman to Foreign Office, 14 July 1958.

(64) Ibid., Telegram No. 1078, From Ankara to Foreign Office, 14 July 1958. & see also: F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 8 \ 145854, From Baghdad to Foreign Office, 16 July 1958.

(65) F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 1268, From Baghdad to Foreign Office, 24 July 1958.

(66) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 4533, From Foreign Office to Washington, 15 July 1958.

(67) F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 5, From Baghdad to Foreign Office, 15 July 1958.

(68) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1918, From Washington to Foreign Office, 16 July 1958.

(69) Documents on International Affairs 1958, Edited by Gillian King, Oxford University Press, London, 1962, P. 294. & see also: Naseer H. Aruri: Jordan: A Study in Political Development (1921 – 1965), First Published, Published by Martinus Nijhoff, the Hague, Netherlands, 1972, P. 156,

(٧٠) الحسين بن طلال: ٢٥ عاما من التاريخ "مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم ١٩٥٢م – ١٩٧٧م"، المرجع السابق، ص ٢٣٣ – ٢٣٩.

(71) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 920, From Amman to Foreign Office, 19 July 1958.

(72) F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 816, From Amman to Foreign Office, 14 July 1958. & see also: PREM 11 \ 2368, Telegram No. 816, Telegram From of the Political Department of the Middle East to Habbaniyah, Baghdad, 14 July 1958.

(73) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 816, From Foreign Office - the Political Bureau of the Middle East Forces - to Amman, 14 July 1958.

(74) F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 827, From Amman to Foreign Office, 15 July 1958.

(75) F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 1095, From Ankara to Foreign Office, Meeting of the Regional Members Baghdad Pact, 15 July 1958.

(76) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1986, From Foreign Office to Ankara, 15 July 1958.

(77) Ibid., Telegram No. 152178, As Notes on the Meeting with Mr. Gaitskell, 15 July 1958.

(78) F.O. 371 \ 134226, Telegram No. 838, From Amman to Foreign Office, 15 July 1958.

(79) Ibid., Telegram No. 837 \ 151772, From Teheran to Foreign Office "Iraqi Sterling Stocks", 15 July 1958.

(٨٠) مبدأ إيزنهاور: صدر هذا المشروع عن الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور وذلك في الثلاثين من يناير عام ١٩٥٧م، وارتبط اسم المشروع باسم الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وكان الغرض منه هو استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية لصد أي عدوان يقوم به الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، أما الغرض الاقتصادي من المشروع فهو مساعدة أي دولة في منطقة الشرق الأوسط بغرض تنمية الناحية الاقتصادية والمحافظة على سلامتها واستقلالها، وإذا اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية يمكن استخدام قواتها المسلحة لمساندة ومساعدة تلك الدول التي تخضع لهذا المشروع إذا ما تعرضت تلك الدول لخطر الاتحاد السوفيتي، أو أي دولة تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، ولهذا عرضت الولايات المتحدة الأمريكية منح دول تلك المنطقة مبلغًا ماليًا يصل إلى مائتي مليون دولار أمريكي لتقوية هذه البلدان وحماية نظامها من الشيوعية. لمزيد من التفاصيل انظر:

- M. H. Heikal: Cutting the Lion's Tail, Suez Through Egyptian Eyes, First Published, London, 1986, P. 216.

(81) F.O. 371 \ 133791, Telegram No. 837 \ 152233, From Ankara to Foreign Office, 16 July 1958.

(٨٢) عارض الملك حسين مبدأ إيزنهاور عندما أعلن عنه الرئيس الأمريكي في بداية عام ١٩٥٧م، حيث اجتمع مع الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي والملك سعود في القاهرة خلال الفترة من (١٩ حتى ٢٠) يناير عام ١٩٥٧م، وصدر عنهم بيان جاء فيه أن رؤساء الدول الأربع المجتمعين يؤكدون رفضهم لما جاء في مشروع إيزنهاور، وأكدوا أنهم لا يعيرون لفكرة الفراغ المزعوم أي اعتبار، لأن القومية العربية مؤهلة لملء أي فراغ، كما اجتمع الزعماء الأربع مرة أخرى في القاهرة، وذلك في الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٥٧م، وأكد القادة الأربعة على ضرورة إبعاد الأمة العربية عن أضرار الحرب الباردة، والبعد عن صراعاتها ومنازعاتها، والتزام سياسة الحياد الإيجابي، كما أكد القادة العرب أن الدفاع عن الأمة العربية لا بد أن يكون نابعًا من داخلها، والقادة العرب يسعون لحفظ أمن الأمه العربية الحقيقي، وذلك خارج نطاق دائرة الأحلاف الأجنبية. لمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١٥٥، ملف رقم ٣، التقرير الرابع - تقرير من سفارة مصر بمدينة واشنطن- بتاريخ السادس من يناير عام ١٩٥٧م، وانظر أيضًا: المصدر نفسه، ملف رقم ٣ حصر برقية رقم ٤٥ وبها تقرير من سفارة مصر بمدينة واشنطن، بتاريخ السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٥٧م، وانظر أيضًا: نفسه: برقية رقم ٤٦ وبها تقرير من سفارة مصر بمدينة واشنطن، بتاريخ السابع من مارس عام ١٩٥٧م. وانظر أيضًا: M. H. Heikal: Op. Cit., P. 216.

(83) PRME 11 \ 2368, Telegram No. 139 \ 152178, From Istanbul to Foreign Office, 17 July 1958.

(84) F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 144 \ 152821, From Istanbul to Foreign Office, 17 July 1958.

(٨٥) عبد المجيد عباس الحيدري: ولد في قلعة سكر بمحافظة ذي قار العراقية في عام ١٩١١م، تخرج في دار المعلمين ببغداد، التحق بالبعثة التعلمية لوزارة المعارف العراقية، ثم التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان، ثم التحق بجامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، انتخب نائبًا في المجلس النيابي العراقي لثلاث دوارات انتخابية منذ عام ١٩٤٨م، أصبح وزيرًا للمواصلات عام ١٩٥٣م في وزارة فاضل الجمالي، مثل العراق في مؤتمر باندونج، عُين بمنصب مندوب العراق لدى هيئة الأمم المتحدة، بعد عام ١٩٥٨م عمل أستاذًا للقانون الدولي في جامعات عربية عديدة، وفي جامعات أمريكية، طبع له عديد من الكتب، توفي في عام ١٩٦٨م بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب سكتة قلبية، ودفن في الجامع الإسلامي هناك. لمزيد من التفاصيل انظر: كامل سلمان الجبوري: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ص ١٢٥، ١٢٦.

(86) F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 654 \ 145854, From New York to Foreign Office, 17 July 1958.

(87) F.O. 371 \ 134258, Telegram No. 654 \ 4853, Tel. From the United Kingdom Mission in New York entitled the Iraqi Mission in New York, 19 July 1958.

(٨٨) هاشم جواد: درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم التحق بكلية الاقتصاد في جامعة لندن، عينه عبد الكريم قاسم في منصب ممثل العراق لدى هيئة الأمم المتحدة خلفًا للدكتور عبد المجيد عباس، ثم تولى منصب وزير خارجية العراق في عهد عبد الكريم قاسم، وبقي في ذلك المنصب إلى أن أطاح انقلاب عسكري بحكم الفريق قاسم عام ١٩٦٣م، توفي هاشم جواد عن عمر يناهز ٦١ عام في مدينة بيروت اللبنانية على أثر حادث اغتيال دبر له، حيث كان يشغل آنذاك منصب ممثل مقيم لبرنامج إنماء الأمم المتحدة في بيروت منذ عام ١٩٦٦م وحتى وفاته. انظر جريدة القبس الكويتية، مقال بعنون اغتيال هاشم جود في بيروت، بتاريخ الثالث عشر من أكتوبر ١٩٧٢م.

(89) F.O. 371 \ 134258, Telegram No. 683, From New York to Foreign Office, 19 July 1958.

(90) Ibid., Telegram No. 700, From New York to Foreign Office, 21 July 1958.

(٩١) فطين زورلو: ولد في ٢٠ أبريل ١٩١٠م في مدينة اسطنبول عقب تخرجه من المدرسة الثانوية درس القانون في جنيف، كما درس العلوم السياسية في باريس، كان يتقن اللغتين الإنجليزية والفرنسية، التحق بالعمل في وزارة الخارجية منذ عام ١٩٣٢م، خدم في العديد من السفارات والقنصليات في كثير من الدول ومنها فرنسا، روسيا ولبنان، أصبح الممثل الدائم لتركيا لدى منظمة حلف شمال الأطلنطي منذ انضمام تركيا اليه في ١٥ مارس ١٩٥٢م، أصبح من أهم وزراء الخارجية في تركيا خلال خمسينيات القرن العشرين، نُحي من منصبه عقب انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠م، وأعدم في ١٦ سبتمبر ١٩٦١م. لمزيد من التفاصيل انظر:

- Tekin Önal: Fatin Rüştü Zorlu'nun Siyasi Mücadelesi (Mayıs 1954-Mayıs 1960), Gazi Akademik Bakis Dergisi; Ankara, sürüm 15, Cilt 8, 2014, Pp. 161 - 188.

(٩٢) نصير محمود شاكر الجبوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨م – ١٩٦٣م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص ٨١.

- F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 152821, From the British Embassy in Istanbul to the Department of Eastern Mediterranean Countries at the Ministry of Foreign Office in London, 18 July 1958.

(٩٣) أحمد نوري محمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٢٨٦.

(94) F.O. 371 \ 133835, Telegram No. 665 \ 145854, From New York to Foreign Office, 17 July 1958.

(95) Loc. Cit.

(96) F.O. 371 \ 133836, Telegram No. 671 \ 153522, From New York to Foreign Office, 18 July 1958.

(97) F.O. 371 \ 133835, Telegram No. 1227 \ 153522, From Foreign Office to New York, 17 July 1958.

(98) Ibid., Telegram No. 673 \ 153522, From New York to Foreign Office, 18 July 1958.

(99) F.O. 371 \ 133836, Telegram No. 1428 \ 153522, From Foreign Office to Bon, 17 July 1958. & see also: F.O. 371 \ 133793, Telegram No. 1631 \ 152233, From Foreign Office to Paris, 17 July 1958.

(100) F.O. 371 \ 133793, Telegram No. 355 \ 152233, From Paris to Foreign Office, 18 July 1958.

(١٠١) ذكر خورشوف لرئيس وزراء بريطانيا بأن الحروب الكبرى بدأت باعتداء على دول صغرى، وأن إرسال قوات إلى الأردن ينذر باعتداء على العراق، وحذر بأن التدخل العسكري الذي بدأته بريطانيا في الأردن، والتهديد الذي يحوم حول العراق يمكن أن يؤدي إلى حدوث نتائج خطيرة، كما وجه خورشوف في رسالته إلى ماكميلان بأن بريطانيا تفسر التدخل العسكري في الأردن بأنه قد تم بناءً على طلب من ملك الأردن لدعمه ضد الاعتداء الذي قد يحدث ضده من الخارج، ولكنكم تعرفون جيدًا بأنه ليس هناك أي جهة تهدد الأردن وأنه لا توجد أي حقائق تشير إلى وجود مثل هذا التهديد، واعتبر أن الغزو العسكري للأردن الذي قامت به بريطانيا قد تم بناءً على طلب ملك الأردن، فكيف خرجت بريطانيا من عامين من الأردن في ظل حكم نفس الملك والأن نفس الملك يطلب حضور قوات بريطانية إلى الأردن، وهو دليل على التناقض، كما أن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يبقى في موقف اللامبالاة لما يحدث في الشرق الأوسط والأدنى، كما أكد خورشوف على ضرورة عقد مؤتمر بشكل فوري وذلك بمشاركة السكرتير العام للأمم المتحدة، لكي يتم اتخاذ إجراءات ضرورية وسريعة وبدون أي تأخير لإنهاء

الصراع العسكري قبل أن يبدأ، وقال خورشوف إن مسألة اختيار تاريخ ومكان عقد المؤتمر لا تشكل مانعًا وأن الحكومة السوفيتية على استعداد لعقد المؤتمر في أي مكان سواءً في جنيف أو أي عاصمة لقطر محايد. انظر:

- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 985, From Moscow to Foreign Office, 19 July 1958.

(102) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 61st Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Monday, 21st July, 1958, at 4 a.m., Pp. 388 – 391. & see also: F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 985, From Moscow to Foreign Office, 19 July 1958.

(103) F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 4893, From Foreign Office to Washington, 20 July 1958.

(104) Ibid., Telegram No. 4869, From Washington to Foreign Office, 19 July 1958.

(105) Editorial Not, No. 248, Foreign Relations of the United States, 1958 - 1960, Vol. XI, Lebanon and Jordan, United States, Government Printing Office, Washington, 1992, Pp.422, 423.

(106) F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 363, From Paris to Foreign Office, 21 July 1958.

(107) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 61st Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Monday, 21st July, 1958, at 4 a.m., Pp. 388 - 391.

(108) F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Minutes of the meeting held at the British Embassy in Washington, 6 pm, 19 July 1958.

(109) Ibid., Telegram No. 2076, From Foreign Office to Amman, 19 July 1958.

(110) F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 2236, From Foreign Office to Amman, 23 July 1958.

(111) F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 153319, Reporting from Mr. William Hatter, 24 July 1958.

(112) Ibid., Telegram No. 1029, From Amman to Foreign Office, 25 July 1958.

(113) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 4833, From Foreign Office to Washington, 19 July 1958.

(114) F.O. 371 \ 133836, Telegram No. 692, From New York to Foreign Office, 20 July 1958.

(115) F.O. 371 \ 133866, From New York to Foreign Office "United Kingdom Mission to the United Nations", 24 July 1958.

(١١٦) انتوني نانتج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٨٥.

(117) F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 1944 \ 153522, From Washington to Foreign Office, 17 July 1958.

(118) F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 1946 \ 152293, From Washington to Foreign Office, 17 July 1958.

(119) The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3rd January – 23rd December 1958 (C.C. (58) 1st –88th Meetings – No. 62nd Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.1, on Tuesday, 22nd July, 1958, at 11 a.m., Pp. 392 - 394.

(١٢٠) إخلاص بخيت الجعافرة: العلاقات السياسة العراقية السعودية ما بين (١٩٥٨م – ١٩٦١م)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، العدد الثالث، المجلد الثامن والعشرين، ٢٠١٣م، ص ١٤٠، ١٤١.

(١٢١) الحسين بن طلال: مهنتي كملك "أحاديث ملكية"، ص ١٦١.

(١٢٢) إخلاص بخيت الجعافرة: المرجع السابق، ص ١٤٠، ١٤١.

(123) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 720, From New York to Foreign Office "United Kingdom Mission to the United Nations", 23 July 1958.

(124) F.O. 371 \ 133870, Telegram No. 158, From Paris to Foreign Office, 21 July 1958.

(١٢٥) قحطان أحمد سليمان الحمداني: السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٩٦.

(126) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 221 \ 152178 , From Foreign Office to Stockholm, 30 July 1958.

(١٢٧) قحطان أحمد سليمان الحمداني: المرجع السابق، ص ٩٦.

(١٢٨) فواز حماد محمود: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ردود الفعل السياسية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص ٩٨، ٩٩.

(١٢٩) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة للاعتراف بالنظام العراقي الجديد، ولهذا التقى لستر مالوري Lester Mallory –سفير الولايات المتحدة الأمريكية في عمَّان- مع الملك حسين بن طلال ورئيس الوزراء سمير الرفاعي في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٨م، وأكد لهم أن بلاده ستعترف بالنظام الجديد في العراق، وقال لهم نصًا "اعتبروا أن اعتراف الولايات المتحدة أمرًا محتومًا". انظر:

- F.O. 371 \ 134216, Telegram No. 2077, From Washington to Foreign Office, 26 July 1958.

(130) PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1115 \ 152178, From Ammon to Foreign Office, 31 July 1958.

(١٣١) نوري عبد الحميد وأخر: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨م – ١٩٦٨م، مرجع السابق، ص ١١٤. وانظر أيضًا:

- Mohammad Ibrahim Faddah: The Middle East in Transition, A study of Jordan Foreign Policy, by P. s. Jayasinehe Asia Publishing House, New York, U. S. A., 1974, P.183.

- قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ- الوثائق العربية:

- وثائق وزارة الخارجية المصرية:

📖 محفظة رقم ١٥٥.

- ملف رقم ٣.
- ملف رقم ٣ حصر برقية رقم ٤٥، وبرقية رقم ٤٦.

📖 محفظة رقم ٣٣٧.

- ملف رقم ٤٦.

ب- الوثائق الأمريكية:

- The U.S National Security Council, White House Office of the Staff Secretary, Records 1952 – 1961, Briefing Notes by Allen W. Dulles, Meeting at the White House With Congressional Leaders, 14 July 1958.

ج- الوثائق البريطانية:

Foreign Office (F. O.):

- F.O. 371 \ 133139, Telegram No. 152454. Information About the Events that Took Place in Baghdad at the Outbreak of the Revolution, 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 133791, Telegram No. 837 \ 152233, From Ankara to Foreign Office, 16 July 1958.
- F.O. 371 \ 133793, Telegram No. 1631\ 152233, From Foreign Office to Paris, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 363, From Paris to Foreign Office, 21 July 1958.
- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 959, From Moscow to Foreign Office, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 985, From Moscow to Foreign Office, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 4869, From Washington to Foreign Office, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 133795, Telegram No. 4893, From Foreign Office to Washington, 20 July 1958.
- F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 2076, From Foreign Office to Amman, 19 July 1958.

- F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Nationalism and the cultural and intellectual center in the Middle East, 2 July 1958.
- F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Turkey and Iraq, From Washington to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 133823, Telegram No. 153522, Minutes of the meeting held at the British Embassy in Washington, 6 pm, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 133835, Telegram No. 665 \ 145854, From New York to Foreign Office, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133835, Telegram No. 673 \ 153522, From New York to Foreign Office, 18 July 1958.
- F.O. 371 \ 133835, Telegram No. 1227 \ 153522, From Foreign Office to New York, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133836, Telegram No. 692, From New York to Foreign Office, 20 July 1958.
- F.O. 371 \ 133836, Telegram No. 1428 \ 153522, From Foreign Office to Bon, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133866, From New York to Foreign Office "United Kingdom Mission to the United Nations", 24 July 1958.
- F. O. 371 \ 133870, Telegram No. 158, From the United Kingdom delegation to the North Atlantic Treaty Organization in Paris to Foreign Office, 21 July 1958.
- F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 1095, From Ankara to Foreign Office, "Meeting of the Regional Members Baghdad Pact", 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 144 \ 152821, From Istanbul to Foreign Office, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 133918, Telegram No. 152821, From the British Embassy in Istanbul to the Department of Eastern Mediterranean Countries at the Ministry of Foreign Office in London, 18 July 1958.
- F.O. 371 \ 134011, From "Johnston" British Embassy in Amman To "Lioyd" in the Foreign Office, 24 December 1958.
- F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 1029, From Amman to Foreign Office, 25 July 1958.
- F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 153319, From R. M. Hadous to Noble & Harvey & Gosford, The situation in the Middle East, 16 July 1958.
- F.O. 371 \ 134034, Telegram No. 153319, Reporting from Mr. William Hatter, 24 July 1958.

- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 177, From Paris to Foreign Office, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 315, From Foreign Office to Tel Aviv - Israel, 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 856, From Amman to Foreign Office, 16 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 152293, Military aid to Jordan, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038 , Telegram No. 152293, The Report About The Military Assistance For Amman – Jordan, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 1946 \ 152293, From Washington to Foreign Office, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 134038, Telegram No. 1954 \ 152293, From Foreign Office to Amman, 17 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 805, From Amman to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 815, From Political Department of the Middle East Forces to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 816, From Amman to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 1078, From Ankara to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 1267, From Baghdad to Foreign Office, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 1268, From Baghdad to Foreign Office, 24 July 1958.
- F.O. 371 \ 134198, Telegram No. 4444, From Foreign Office to Washington, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 5, From Baghdad to Foreign Office, 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 827, From Amman to Foreign Office, 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 134199, Telegram No. 654 \ 145854, From New York to Foreign Office, 17 July 1958.

- F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 912, From Amman to Foreign Office, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 2236, From Foreign Office to Amman, 23 July 1958.
- F.O. 371 \ 134200, Telegram No. 147213, An interview with the Jordanian ambassador in London with Mr. W. Hayter about the proposed steps to address the Iraq crisis, 14 July 1958.
- F.O. 371 \ 134216, Telegram No. 2077, From Washington to Foreign Office, 26 July 1958.
- F.O. 371 \ 134226, Telegram No. 838, From Amman to Foreign Office, 15 July 1958.
- F.O. 371 \ 134258, Telegram No. 654 \ 4853, Tel. From the United Kingdom Mission in New York entitled the Iraqi Mission in New York, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 134258, Telegram No. 683, From New York to Foreign Office, 19 July 1958.
- F.O. 371 \ 134258, Telegram No. 700, From New York to Foreign Office, 21 July 1958.
- F.O. 371 \ 134900, Telegram No. 193, From Paris to Foreign Office, 16 July 1958.

PREM:

- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 816, Telegram From of the Political Department of the Middle East to Habbaniyah, Baghdad, 14 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 816, From Foreign Office - the Political Bureau of the Middle East Forces - to Amman, 14 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 523, From Teheran to Foreign Office, 15 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1986, From Foreign Office to Ankara, 15 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 4533, From Foreign Office to Washington, 15 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 152178, As Notes on the Meeting with Mr. Gaitskell, 15 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1918, From Washington to Foreign Office, 16 July 1958.

- PRME 11 \ 2368, Telegram No. 139 \ 152178, From Istanbul to Foreign Office, 17 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 958, From Moscow to Foreign Office, 17 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 920, From Amman to Foreign Office, 19 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 4833, From Foreign Office to Washington, 19 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 720, From New York to Foreign Office "United Kingdom Mission to the United Nations", 23 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 221 \ 152178, From Foreign Office to Stockholm, 30 July 1958.
- PREM 11 \ 2368, Telegram No. 1115 \ 152178, From Ammon to Foreign Office, 31 July 1958.

ثانيًا: الوثائق المنشورة:

أ - الوثائق الأمريكية:

Foreign Relations of the United States:

- 1958 - 1960, Vol. XI.

ب- الوثائق البريطانية:

Cabinet Conclusions :

- The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3 rd January – 23 rd December 1958 (C.C. (58) 1 st –88 th Meetings – No. 57 th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.1, on Tuesday, 15 th July, 1958, at 11, 15 a.m.
- The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3 rd January – 23 rd December 1958 (C.C. (58) 1 st –88 th Meetings – No. 59 th Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Wednesday, 16 th July, 1958, at 10, 30 p.m.
- The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3 rd January – 23 rd December 1958 (C.C. (58) 1 st –88 th Meetings – No. 61 st Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1, on Monday, 21 st July, 1958, at 4 p.m.

- The National Archives: Public Record Office, CAB 128 \ 32, Cabinet Conclusions, (3 rd January – 23 rd December 1958 (C.C. (58) 1 st –88 th Meetings – No. 62 nd Conclusions), The Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.1, on Tuesday, 22 nd July, 1958, at 11 a.m.

Documents on International Affairs:

- 1958.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

أ – باللغة العربية:

- أحمد حامد إبراهيم: الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٧م – ١٩٥٨م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م – ٢٠٠٠م.

- أحمد نوري محمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.

- ارشيد فالح عيسى العبد اللات: العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦م – ١٩٥٨م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م.

- نصير محمود شاكر الجبوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨م – ١٩٦٣م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.

ب – باللغة الإنجليزية:

- Juan Lennart Michel Romero: The Iraqi Revolution of 1958 and the Search for Security in the Middle East, A Dissertation in History, Presented to the Faculty of the Graduate School, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, The University of Texas at Austin, May 2008.

رابعًا: الكتب والمراجع :

أ – باللغة العربية:

- الحسين بن طلال: مهنتي كملك "أحاديث ملكية"، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان، مطابع الشركة العربية للطباعة والنشر، عمَّان، يوليو ١٩٧٨م.

- ـــــــــــــ: ٢٥ عامًا من التاريخ "مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم ١٩٥٢م – ١٩٧٧م"، الجزء الأول، شركة سمير مطاوع للطباعة والنشر والعلاقات العامة، لندن، ١٩٧٧م.

- إليكسي فاسلييف: روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البرجماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر بموسكو، مراجعة د. حمدي عبد الحافظ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م.

- انتوني نانتج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣م.

- سهيلا سليمان الشلبي: العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١م – ١٩٦٧م، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يونيو ٢٠٠٦م.

- عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١م – ١٩٦٣م)، تاريخ المصريين، عدد ١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- عبد المناف شكر جاسم: العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤م – ٨ شباط ١٩٦٣م، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، العراق، د.ت.

- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت.

- قحطان أحمد سليمان الحمداني: السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- كامل سلمان الجبوري: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان "حرب الثلاثين" عام ١٩٦٧م، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، عام ١٩٨٨م.

- نجلاء أبو عز الدين: ناصر العرب، ترجمة فريد أبو عز، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.

- نوري عبد الحميد وأخر: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨م – ١٩٦٨م، الجزء الأول (١٤ تموز ١٩٥٨م – ٧ شباط ١٩٥٩م)، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٥م.

- هيلين كارير دانكوس: السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥م – ١٩٧٥م)، ترجمة عبد الله إسكندر، الطبعة الثانية، دار الكلمة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

ب – باللغة الأجنبية:

- Anita Wolff "ed": Britannica Concise Encyclopedia, published by Encyclopedia Britannica, Inc., London, 2006.

- David Ryan & Patrick Kiety: America and Iraq, Policy – Making, Intervention and Regional Politics, Routledge, Taylor and Francis Group, New York, 2009.

- M. H. Heikal: Cutting the Lion's Tail, Suez Through Egyptian Eyes, First Published, London, 1986.

- Mohammad Ibrahim Faddah: The Middle East in Transition, A study of Jordan Foreign Policy, by P. s. Jayasinehe Asia Publishing House, New York, U. S. A., 1974.

- Naseer H. Aruri: Jordan: A Study in Political Development (1921 – 1965), First Published, Published by Martinus Nijhoff, the Hague, Netherlands, 1972.

- Ofra Bengio: The Turkish Israel Relationship, Changing Ties of Middle Eastern Outsiders, Palgrave Macmillan, New York, 2004.

- Tekin Önal: Fatin Rüştü Zorlu'nun Siyasi Mücadelesi (Mayıs 1954-Mayıs 1960), Gazi Akademik Bakis Dergisi; Ankara, sürüm 15, Cilt 8, 2014.

خامسًا: أبحاث علمية منشورة:

أ - باللغة العربية:

- إخلاص بخيت الجعافرة: العلاقات السياسة العراقية السعودية ما بين (١٩٥٨م – ١٩٦١م)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، العدد الثالث، المجلد الثامن والعشرين، ٢٠١٣م.

- أسماء عبد العزيز سيد عبد الرحيم: مذبحة قصر الرحاب ١٤ يوليو ١٩٥٨م وأميرات البيت الهاشمي بالعراق، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد الواحد والأربعون، الجزء الأول، الإصدار الأول، أبريل ٢٠٢٢م.

- حازم عبد الحميد النعيمي: العراق والأردن "دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد ٢٠ – ٢١، ٢٠٠٦م.

- حمادة وهبة مسعد: الموقف التركي من قيام الجمهورية العراقية (١٤ – ٣١) يوليو ١٩٥٨م، مجلة المؤرخ المصري، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد التاسع والثلاثون، يوليو ٢٠١١م.

- عبد الحميد عبد الجليل شلبي: التنسيق المصري السعودي لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية " مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد"، مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- عبد الله عبد الدائم: تجربة الوحدة العربية المصرية السورية (١٩٥٨م – ١٩٦١م)، مجلة شؤون عربية - تصدرها جامعة الدول العربية-، عدد رقم ٤٣ (عدد خاص عن الوحدة العربية)، بتاريخ سبتمبر ١٩٨٥م.

- عصام نجم: العلاقات السياسية العراقية – الأردنية ١٩٣٢م – ١٩٥٨م، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة ميسان، العدد السادس، المجلد الثالث، ٢٠٠٧م.

- فواز حماد محمود: العلاقات العراقية المصرية (١٩٥٢م – ١٩٥٨م)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، العدد الأول، مارس ٢٠١٢م.

- ـــــــــــــــــــ: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ردود الفعل السياسية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٩م.

- محمد السعودي إبراهيم: المواقف الإيرانية تجاه القضايا العراقية ١٩٥٨م – ١٩٦٣م، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد الثامن والثلاثون، المجلد الأول، ٢٠١٨م.

- محمد محمود الدوداني: الأزمة الأردنية ١٩٥٧م، مجلة المؤرخ المصري، العدد الأربعون، الجزء الأول، يناير عام ٢٠١٢م.

ب - باللغة العربية:

- Douglas Little: Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945 – 1958, Middle East Journal, Vol. 44, 1990.

سادسًا: الدوريات:

أ - باللغة العربية:

- جريدة القبس الكويتية: ١٣ أكتوبر ١٩٧٢م.

ب - باللغة الأجنبية:

- Time: 21 July 1958.